وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان

أثر الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي

–دراسة قياسية لمجموعة من الدول النفطية خلال الفترة 2004–2023

إعداد الطالبات:
كير نجيبة
دلباني زهرة

إشراف:
أ.د. جديدي روضة

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الصفة:
عياشي عبد الله	أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
جديدي روضة	أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا ومقررا
زينب حيمر	أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2024م – 2025 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
تخصص مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان

أثر الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي

–دراسة قياسية لمجموعة من الدول النفطية خلال الفترة 2004–2023

إعداد الطالبات:
كير نجيبة
دلباني زهرة

إشراف:
أ.د. جديدي روضة

لجنة المناقشة:

الأستاذ:	الرتبة:	الصفة:
أ.د عياشي عبد الله	أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	رئيسا
أ.د جديدي روضة	أستاذ تعليم عالي جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مشرفا
د.زينب حيمر	أستاذ محاضر "ب" جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي	مناقشا

السنة الجامعية : 2024م – 2025 م

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

نهدي ثمرة هذا العمل المتواضع

إلى جزائري الحبيبة

إلى أمهاتنا الحبيبات أدامهن الله لنا.

إلى آباءنا الأعزاء أدامهم الله لنا.

إلى سندنا في الحياة ازواجنا.

إلى إخواننا الأحباء أسأل الله أن ييسر لهم كل عسر.

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى الرفقاء في الدراسة.

إلى كل من ساعدنا في مشوارنا الدراسي.

إلى كل اساتذة الجامعة وبالأخص أستاذتنا المشرفة.

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هاته الورقة.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا كما ينبغي لجليل وجهه وعظيم سلطانه نحمده ونشكره شكرا كثيرا على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع.

أما بعد.....

نتقدم بخالص التقدير وجزيل الشكر للأستاذة الدكتورة المحترمة جديدي روضة لتفضلها بالاشراف على هذا العمل وتقديمها يد العون بملاحظاتها المنهجية والعلمية وسعة صدرها حيث كانت خير المرشد وخير المعين في اتمام هذه المذكرة واخراجها في ابهى حلة .

فبارك الله فيها وفي مجهوداتها، ودامت ذخرا للعلم والمعرفة.....

كما نتقدم بالشكر المسبق لأعضاء لجنة المناقشة على قبولهم لمناقشة هذه المذكرة متمنين لهم دوام التوفيق والسداد

ولا ننسى كل من قدم لنا يد العون من قريب او بعيد

جزاكم الله عنا خير الجزاء.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي في بعض الدول النفطية، وذلك من خلال تحليل تطور كل من الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي خلال الفترة (2004–2023(

ومن أجل تحديد هذا الأثر، تم تقدير نموذج قياسي يعتمد على الصادرات الزراعية كمتغير مستقل، ومؤشر التنويع الاقتصادي كمتغير تابع، باستخدام نماذج البانل الديناميكي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي في الأجل القصير، وذلك وفقًا لنتائج نموذج PMG. أما في الأجل الطويل، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي في الدول المشمولة بالعينة خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: تنويع اقتصادي، صادرات زراعية، اقتصاد ريعي، مرض هولندي، مؤشر هيرفندال – هيرشمان.

Abstract:

This study aims to measure the impact of agricultural exports on economic diversification in some oil-producing countries, by analyzing the development of both agricultural exports and the economic diversification index over the period (2004–2023). To determine this impact, a standard model was estimated using agricultural exports as the independent variable and the economic diversification index as the dependent variable, using dynamic panel models. **The study found a negative impact of agricultural exports on economic diversification in the short term, according to the results of the PMG model**. In the long term, the results showed a positive relationship between agricultural exports and economic diversification in the sample countries during the period studied.

Keywords: Economic diversification، agricultural exports، rentier economy، Dutch disease، Herfindahl-Hirschman index.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات:

إهداء .....

شكر وعرفان .....

ملخص:.....

فهرس المحتويات: .....

فهرس الجداول:.....

قائمة الأشكال: .....

قائمة الملاحق .....

مقـــــــدمة:.....أ-د

الفصل الأول: الأدبيات النظرية

تمهيد: ..... - 2 -

المبحث الأول التنويع الاقتصادي مقاربة نظرية: ..... - 3 -

أولا مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته : ..... - 3 -

ثانيا: أهمية واهداف التنويع الاقتصادي:..... - 7 -

ثالثا: شروط ومعيقات التنويع الاقتصادي: ..... - 10 -

رابعا: أشكال ومؤشرات التنويع الاقتصادي ومستوياته: ..... - 11 -

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية والعلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي ...- 24 -

أولا: الدراسات السابقة:..... - 24 -

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة: ..... - 38 -

خلاصة الفصل: .....– 45 –

الفصل الثاني: الدراسة القياسية لتأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي

تمهيد: .....– 47 –

المبحث الأول: واقع الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال الفترة 2004-2023.....– 60 –

أولا: تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسةخطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ثانيا: تطور الصادرات الزراعية في الدول محل الدراسة..... – 60 –

المبحث ثاني: التحليل القياسي لتأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع .....– 48 –

أولا منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية لنماذج بانل...خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ثانيا بناء نموذج الدراسة القياسية الملائم لتأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي ..... – 69 –

خلاصة الفصل .....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

خاتمة.....– 84 –

قائمة المصادر والمراجع .....-88-

قائمة الملاحق.....-91-

فهرس الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقاربة بين الدراسات السابق (أطروحات دكتوراه–كتب) والدراسة الحالية	39
02	مقارنة الدراسات السابقة المقالات والتقارير العلمية بالدراسة الحالية	41
03	يوضح ترميز المتغيرات	49
04	يوضح ترميز دول العينة	49
05	اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل	57
06	نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج عند المستوى.	72
07	نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغير مؤشر التنويع الاقتصادي عند الفرق الأول.	73
08	نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك	74
09	تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG و MG	75
10	نتائج اختبار Hausman	76

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	مخطط يوضح اهداف واهمية التنويع الاقتصادي	10
02	مستويات التنويع	20
03	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية2004 -2023	58
04	تطور مؤشر هيرشمان في الجزائر 2004-2023	59
05	تطور مؤشر هيرشمان في نيجيريا 2004-2023	60
06	تطور مؤشر هيرشمان(التنويع) في العراق خلال 2004الى2023	61
07	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في مصر خلال 2004-2023	62
08	تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في ايران خلال 2004-2023:	63
09	تطور الصادرات الزراعية السعودية خلال 2024-2023	64
10	تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال 2004-2023	65
11	تطور الصادرات الزراعية في نيجيريا خلال 2004-2023	66
12	تطور الصادرات الزراعية في العراق خلال 2004- 2023	67
13	تطور الصادرات الزراعية في مصر خلال 2004-2023:	68
14	تطور الصادرات الزراعية الإيرانية خلال 2004الى 2023	69

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	تطور مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للسعودية	96
02	تطور مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للجزائر	97
03	تطور مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 نيجيريا	98
04	مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للعراق	99
05	مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023لمصر	100
06	مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023لايران	101
07	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في السعودية	102
08	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في الجزائر	103
09	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في نيجيريا	104
10	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في العراق	105
11	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في مصر	106
12	تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في ايران	107

مقـــــــدمة

مقـــــدمة:

تطمح الدول النامية خاصة النفطية منها إلى تحقيق التنويع الاقتصادي الذي يمكنها من الاندماج الفعال في الاقتصاد العالمي، إلا أن هذا الطموح يعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد من خلال إنشاء قطاعات جديدة أو تطوير القطاعات القائمة حتى تصبح قادرة على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وتقلل من الاعتماد على المصدر الوحيد للدخل الذي يحمل في طياته مخاطر جمة، التي تؤثر بشكل مباشر في إيرادات الدولة واستقرارها الاقتصادي والمالي.

في إطار هذا المسعى تبرز أهمية استكشاف تفعيل إمكانيات القطاعات غير النفطية ومن بين هذه القطاعات الحيوية يبرز القطاع الزراعي كأحد القطاعات الاستراتيجية حيث تجاوز دوره في كونه يوفر الغذاء، بل أصبح له القدرة على بناء روابط أمامية وخلفية قوية مع القطاعات الاقتصادية الأخرى، مما أدى إلى خلق سلاسل قيمة متكاملة تزيد من القيمة المضافة الاجمالية للاقتصادات، من هنا ظهر القطاع الزراعي كرافد محتمل للتنويع ليس فقط من خلال مساهمته في الناتج المحلي بل أيضا من خلال دوره في تعزيز القدرة التصديرية.

*** إشكالية الدراسة:**

استنادا إلى ما تم ذكره، يمكن صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي؟

*** الأسئلة الفرعية:**

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الصادرات الزراعية في الدول النفطية محل الدراسة خلال 2004-2023؟
- ما هو مستوى التنويع الاقتصادي في هذه الدول خلال نفس الفترة، وفقا لمؤشر Herfindahl-Hirschman؟
- هل يوجد علاقة طويلة الأجل بين تطور الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة؟
- هل تختلف طبيعة العلاقة بين الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي بين المدى القصير والمدى الطويل؟

*** فرضيات الدراسة:**

– تشـهد الـدول النفطيـة محـل الدراسـة نمـواً متفاوتـاً فـي حجـم الصـادرات الزراعيـة خـلال الفترة2004–2023؛

– يعاني التنويع الاقتصادي في الدول النفطية المدروسة من مستويات ضعيفة, مع التركيز الإنتاج والدخل في قطاع النفط؛

– توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين نمو الصادرات الزراعية ومستوى التنويع الاقتصادي على المدى الطويل؛

– تكون العلاقة بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي سالبة أو غير دالة إحصائياً على المدى الطويل, نتيجة للقيود المؤسسية أو ضعف البنية التحتية.

*** مبررات الدراسة:**

– ارتباط الموضوع بالتخصص والميول الشخصية نحو المواضيع ذات الطابع الاقتصادي القياسي؛

– كونها القضية الراهنة التي تواجهها الدول النفطية؛

– تزايد إدراك الدول النامية بأهمية الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي لحماية اقتصاداتها من الازمات وتحقيق استقرارها الاقتصادي والمالي.

*** أهداف الدراسة:**

– الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي كوسيلة للخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد؛

– تسليط الضوء على تطور الصادرات الزراعية في دول العينة؛

– الكشف عن مدى تأثير الصادرات الزراعية في تعزيز التنويع الاقتصادي؛

– تحديد النموذج القياسي الأنسب لترجمة العلاقة بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي؛

–رصد السبل الممكنة لتحقيق التنويع الاقتصادي.

*** أهمية الدراسة:**

يعالج هذا البحث قضية بالغة الأهمية للدول ذات الاقتصاديات الريعية أو ما يسمى بالدول أحادية الاقتصاد وهي كيفية تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال تنويع

مصادر الدخل ويستكشف البحث الدور المحوري الذي يمكن ان يلعبه القطاع الزراعي وصادراته، –بما يزخر به من موارد– في تحقيق هذا الهدف، كما يسلط الضوء على تطلعات هذه الدول نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم الواردات كخطوة ضرورية للتخلص من الاعتماد على القطاع الواحد.

*** حدود الدراسة:**

– الإطار الزماني: تم الاعتماد على مجموعة من المعطيات الممتدة من الفترة 2004إلى 2023

– الإطار المكاني: تم دراسة أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي في مجموعة من الدول ذات الخصائص المشتركة من القارتين: الافريقية: الجزائر– نيجيريا– مصر والأسيوية: السعودية– إيران– العراق.

*** منهج الدراسة:**

في محاولة الإجابة على إشكالية الدراسة المطروحة، واختبار مدى صحة الفرضيات والالمام بجوانب الموضوع النظرية والتطبيقية تم اتباع المنهج الوصفي في التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، أما الجانب التطبيقي فتم الاستعانة بالمنهج التحليلي في دراسة تطور المتغيرات في دول العينة خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى استعمال أدوات الاقتصاد القياسي في صياغة نموذج رياضي لدراسة أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي بالاستعانة بالبرنامج القياسي Eviews12 وStsta10 ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج.

*** هيكل الدراسة:**

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية المطروحة وإثبات مدى صحة الفرضيات المقدمة تم تقسيم هذه الدراسة الى فصلين هما:

الفصل الأول كان بعنوان الإطار النظري للتنويع الاقتصادي وهو بدوره ينقسم إلى مبحثين الأول بعنوان التنويع الاقتصادي مقاربة نظرية وسنتطرق فيه لأهم المفاهيم العامة المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، أما المبحث الثاني تحت عنوان الأدبيات التطبيقية والعلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي حيث سيتم فيه مقارنة الدارسة الحالية مع عدة دارسات سابقة سواء أكانت أطروحات أو الكتب أو المقالات أو التقارير من خلال عدة معايير للمقارنة.

الفصل الثاني الموسوم بالدراسة القياسية لأثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي، والذي يضم بدوره مبحثين حيث كان المبحث الأول بعنوان الطرق والأدوات المستخدمة في الدارسة أين سيتم فيه عرض الأدوات الإحصائية والقياسية المستخدمة في بناء نموذج رياضي وقياسي للإجابة على إشكالية الموضوع بالإضافة لتحليل تطور كل متغيرات الدراسة في دول العينة، في حين كان المبحث الثاني تحت عنوان تقدير النموذج القياسي الملائم للدراسة والذي سيتم فيه تقدير نموذج بانل الديناميكي الذي يضم متغيرين وهما الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي ممثلا في مؤشر هيرفيندال–هيرشمان ومناقشة النتائج احصائيا واقتصاديا وكذلك قياسيا.

* **صعوبات الدراسة:** واجهتنا مجموعة من التحديات في انجاز دراستنا هذه نذكر اهمها:

–صعوبات ذاتية: منها طول فترة الانقطاع عن الدراسة التي بلغت عشرين عاما؛

– صعوبات موضوعية: تشمل التباين الملحوظ في إحصائيات الصادرات الزراعية لاسيما تلك المتعلقة بالجزائر حيث كان هناك تضارب بين احصائيات المصادر العمومية الجزائرية والمصادر الإحصائية من المراكز الدولية؛ نقص المصادر الإحصائية الحديثة خاصة عندما يتعلق الامر بمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي؛

– هذا إلى جانب الاستعانة بالمراجع والتقارير الأجنبية (الإنجليزية) التي تطلبت منا جهدا إضافيا لترجمتها من أجل الاستفادة منها.

الفصل الأول:
الأدبيات النظرية

تمهيد:

التنويع "diversification" هدفا تسعى كل الدول إلى تحقيقه، لكنه لا يتحقق في ظل اعتماد الاقتصاد على قطاع واحد أو من خلال الاعتماد على تصدير سلعة واحدة مهيمنة ، خاصة إذا كانت هذه السلعة معرضة للنفاذ أو تتميز بالتذبذب في أسعارها، مما يجعل الاقتصاد عرضة للآثار السلبية من هذه التقلبات ويجعل معدلات النمو غير مستقرة، لتفادي هذه المشكلة وتحقيق استقرار اقتصادي وحتى سياسي يكون من خلال التنويع الاقتصادي diversification économique الذي أصبح محل اهتمام الدول التي تعاني اختلالات وتشوهات في هياكلها الاقتصادية، نتيجة اعتمادها على المورد الوحيد والتي يطلق عليها اسم أحادية الاقتصاد، وهي تسعى إلى تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال مجموعة من الاستراتيجيات بهدف رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الوطني ومنه ضمان استقرار الاقتصاد.

في هذا الفصل سوف نتطرف الى بعض المفاهيم الاساسية الخاصة بالتنويع الاقتصادي وطرق قياسه ومؤشراته في المبحث الاول. اما المبحث الثانية فخصصناه لتحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع، ثم التفصيل في أوجه التقاطع وأوجه الاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة، وما قد تضيفه هذه الدراسة في المجال العلمي.

المبحث الأول التنويع الاقتصادي مقاربة نظرية:

يكتسي التنويع الاقتصاد أهمية كبيرة في الدول المتقدمة والنامية النفطية منها وغير النفطية، حيث تظهر العديد من الدراسات الاقتصادية ضرورته خاصة في الدول الغنية بالموارد الطبيعية للتخفيف من مخاطر تقلبات أسعار هذه المواد على مستوى الاسواق العالمية، فتجد هذه الدول في التنويع قوتها الاقتصادية ومنه سيادتها السياسية.

سوف نعالج في هذا المبحث الادبيات المتعلقة بالتنويع .

أولا مفهوم التنويع الاقتصادي ومبرراته :

1- مفهوم التنويع الاقتصادي:

طرحت العديد من الدراسات والابحاث العلمية مفهوم التنويع، بحيث تختلف هذه التعاريف عن بعضها البعض باختلاف النظرة التي ينظر من خلالها إلى التنويع، فيربطه البعض بالإنتاج وبمصادر الدخل، كما يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، في حين يربطه البعض الاخر بتقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن، ومن أهم التعريفات نجد:

- تعريف صندوق النقد الدولي FMI للتنويع الاقتصادي:

"التحول إلى هيكل إنتاجي أكثر تنوعا، ينطوي على إدخال منتجات جديدة أو توسعة جديدة، بما في ذلك منتجات ذات جودة أعلى."[1]

- تعريف المعهد العربي للتخطيط:

" هو سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتوج واحد. بمعنى آخر التنويع الاقتصادي يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الاجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الاسواق الخارجية. أما في شقه المالي، يقصد بالتنويع كأحد السياسات لإدارة المخاطر ويعني توزيع الاموال المستثمرة في محفظة

[1] باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2015 ، ص 128.

استثمارية على أكثر من أداة وحيدة، كالأسهم والسندات وصناديق الاستثمار وحتى النقد والمعادن والسلع الأساسية".[1]

– كما يرى **خبراء الامم المتحدة أن التنويع الاقتصادي:** " هو تقليل الاعتماد على قطاع واحد وإيجاد صادرات جديدة ومصادر مختلفة للإيرادات غير المصادر التقليدية المعروفة والتخلي عن الدور القيادي للقطاع العالم وتعزيز دور القطاع الخاص في كافة القطاعات الاقتصادية من أجل ضمان الحصول على ايرادات دائمة و مستقرة".[2]

كما قدمت العديد من التعاريف الاخرى للتنويع الاقتصادي منها:

– يعرف على أنه عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الانتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الانتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات.[3]

– يعرّف التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في اقتصاديات الدول النفطية على أنه: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال تنمية القطاعات غير النفطية، وتقليص دور القطاع الحكومي وتعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي".[4]

– أو هو" عملية تنموية منبثقة عن تحول هيكلي عميق للاقتصاد ينجم عنها رفع وتأثر النمو واستدامته، وذلك من خلال رفع القدرات الانتاجية والتصديرية في القطاعات السلمية أو الخدمية".[5]

– وفي مجال التصدير يعرف التنويع الاقتصادي:" بأنه مختلف السياسات التي تهدف الى تقليل الاعتماد على عدد قليل من السلع والخدمات المصدرة، والتي تكون مرتبطة بالعديد من

---

[1] المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، التنويع الاقتصادي، مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصادية العربية، الاصدار الثالث، الكويت، 2018، ص 65.

[2] بالعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراسية، ادرار، 2018، ص 14.

[3] محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980–2014) ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9، العدد 2 ، جامعة غرداية، 2016، ص 638.

[4] بوخرص عبد الحفيظ، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة أم البواقي ، 2023 ، ص 148.

[5] المعهد العربي للتخطيط، مرجع سابق، ص 65.

المخاطر لذلك فالتنويع الاقتصادي قد يكون افقيا[1]، والذي يعتمد على توزيع الاستثمارات على أدوات من نفس الفئة وفي نفس القطاع [2]، أو تنويع رأسيا [3]، وهو الذي ينطلق من توزيع الاستثمارات على قطاعات متنوعة كالزراعة والخدمات والصناعة أو فئات مختلفة من الادوات كالسندات والأسهم [4]، فهو يشجع الروابط الامامية والخلفية في الاقتصاد.[5]

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نقول أن التنويع الاقتصادي: هو اعتماد الدولة على عدة قطاعات اقتصادية في إيراداتها ومصادر دخلها، وتجنب الاعتماد على مصدر واحد للدخل خاصة إذا كان هذا المصدر غير مستدام (نافذة، غير متجددة) حتى لا يكون اقتصادها رهن التقلبات الاقتصادية في حالة حدوث أي تغيير في أسواق هذا المصدر سعرا أو كمية، ويكون هذا عن طريق التنويع في منتوجاتها وصادراتها من سلع وخدمات ومنه تنويع مصادر دخلها وإيراداتها من خلال إشراك القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية وتخصيص دور القطاع الحكومي في المجالات المتصلة بالخدمات العمومية.

2- مبررات ودوافع التنويع الاقتصادي :

يكمن مشكل الاقتصاديات غير المتنوعة في اعتماد دولها على مصدر أو مورد واحد في دخلها الوطني فمنها ما يعتمد على النفط وأخرى على المعادن فيما تعتمد بعضها على مورد طبيعي أخرى وهو ما ينعت بالاقتصاد الريعي[6] ويؤدي في النهاية الى ما يسمى

---

[1] ضياء النارزو، أهم القضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 199.

[2] صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2020، ص 69.

[3] ضياء الناروز، مرجع سابق ، ص 199.

[4] صباغ رفيقة، مرجع سابق ، ص 69.

[5] ضياء الناروز، مرجع سابق ، ص 199.

[6] الاقتصاد الريعي :"هو الاقتصاد الذي يعتمد على الجزء الأكبر من مداخيله على ريوع خارجية مستمدة او مدفوعة من قبل فاعلون أجانب" حازم الببلاوي، الدولة الريعية في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد103، أيلول، 1987، ص8.
كما يعرف على انه:" هو اقتصاد ساكن غير منتج الا في حدود قليلة يعتمد فقط الريع المجنى من استخراج او بيع او تصدير السلعة، على نقيض الاقتصاد المنتج الذي يقوم على عمليات انتاج متسلسلة ينخرط فيها كثير من الافراد في تطوير تلك المواد الى منتجات جديدة كلية" مايح شبيب، واخرون، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص36.

بلعنة الموارد[1] وللتخلص من هذا الاشكال وتحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى اقتصاد قوي تلجأ هذه الدول إلى سياسة التنويع الاقتصادي.

يمكن أن نلخص أهم الأسباب التي تدفع الدولة لتبني سياسة التنويع الاقتصادي فيما يلي:[2]

- المخاطر الاستثمارية الناجمة على تركيز الاستثمارات في عدد قليل من القطاعات؛
- التذبذب المستمر في أسعار المواد الأولية والطبيعية التي تشكل محور اقتصادات الدول الاحادية؛
- عدم استقرار دخل هذه الدول مما ينعكس على الانفاق العام؛
- تباين نمط ووتيرة التنمية في هذه الدول؛
- التبعية الدائمة إلى الخارج في استيراد السلع الصناعية والاستهلاكية؛
- طبيعة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الدول الاحادية حيث تعتبر موارد نافذة وغير متجددة؛

كما أبرزت بعض الدراسات عدة مبررات أخرى منها:[3]

- يقلل التنويع الاقتصادي من خطر الانكشاف الاقتصادي الذي يخلفه الاعتماد على مورد واحد؛
- يحد من تأثير الصدمات التي تحدث في حالة انخفاض الأسعار أو الطلب على المورد الوحيد الذي تعتمد عليه الدول الأحادية؛

---

[1] لعنة الموارد Resource curse : مفهوم يوضح التناقض بين زيادة الموارد الطبيعية (مثل النفط) الذي يؤدي إلى قلة النمو الاقتصادي وظهور نتائج سيئة للتنمية ، يوضح المفهوم أن زيادة الموارد الطبيعية قد يؤدي إلى تقليل الانتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية، تذبذب في إرادات الدولة.

Martin Hvidt، Economic diversification Gcccountries، record and future trends، the Landon Shool of economic and Political science، 2013، P4.

[2] صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2000- 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014، ص 06.

[3] بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 848.

– يوفر التنويع حماية ضد ما يسمى بالمرض الهولندي[1]، حيث تؤدي زيادة صادرات المورد الواحد إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية ومنه أسعار السلع المحلية إذن انخفاض قدرتها على المنافسة لذلك ترتفع قيمة الواردات وتنخفض الصادرات غير الريعية.

بينما اجمعت عدة دراسات على خمس مبررات أساسية للتنويع[2] في الدول الغنية بالموارد:

– اتجاهات معدلات التبادل التجاري؛

– عدم استقرار الاسعار في أسواق السلع الأولية؛

– استنزاف الموارد الأولية؛

– وفورات الحجم الخارجية في الاقتصاديات المرتبطة خصوصا مع التصنيع؛

– الحد من مخاطر المحفظة.

ثانيا: أهمية واهداف التنويع الاقتصادي:

1- أهمية التنويع الاقتصادي:

لقد أبرزت المؤتمرات والقمم الدولية التي ترعاها المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة أهمية التنويع الاقتصادي ويمكن تلخيصها فيما يلي:[3]

– خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل والحد من الاعتماد على القطاع الأحادي، فالتنويع في القاعدة الانتاجية يؤدي إلى الحصول على ايرادات متنوعة من جهة وزيادتها من أخرى؛

– تتجلى أهمية وضرورة التنويع الاقتصادي في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومنه تحقيق الاهداف التي وضعت من أجلها؛

– يضمن التنويع الاقتصادي استمرارية عجلة التنمية وتدفق ايرادات الدولة حيث أن المورد الواحد معرض للنفاذ والغياب؛

---

[1] الداء الهولندي: ينتج عن تدفق العملات الاجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، مما يحدث تغييرات في الاقتصاد تقوض إنتاج السلع المتداولة في التجارة الدولية حيث يؤدي تدفق العملات الاجنبية الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وهو ما يضعف تنافسية السلع غير النفطية.

Martin Hvidt، Op.Cit، P4.

[2] باهي موسى، رواينية كمال، استراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الاقتصاديات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، المجلد 25 ، العدد 03، 2019 ، ص 312.

[3] بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 313.

– يقلل التنويع الاقتصادي من تأثير الصدمات التي تحدث في حالة انخفاض أسعار أو الطلب على المورد الوحيد الذي تعتمد عليه الدول الأحادية؛

– يوفر التنويع حماية ضد ما يسمى بالمرض الهولندي، حيث تؤدي زيادة صادرات المورد الواحد إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية ومنه أسعار السلع المحلية إذن انخفاض قدرتها على المنافسة لذلك ترتفع قيمة الواردات وتنخفض الصادرات غير الريعية[1].

2- أهداف التنويع الاقتصادي: يمكن تقسيم أهداف التنويع الاقتصادي إلى قسمين أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية كما يلي :

أ- الأهداف الاقتصادية:

من الاهداف الاقتصادية التي تسعى الدول الى تحقيقها من التنويع الاقتصادي نذكر منها: [2]

– ضمان الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل حيث لا يقتصر التنويع على زيادة واستقرار الايرادات لكنه يعزز استقرار اقتصادات الدول ويبني القدرة على الصمود أمام التقلبات الخارجية مما يقلل نسبة المخاطر سواء بالنسبة للأسعار أو الطلب العالمي أو حتى نضوب الموارد؛

– زيادة الصادرات والتقليل من واردات السلع الاستهلاكية خصوصا؛

– تقليص دور السلطات العمومية والدولة في العملية الاقتصادية وزيادة دور القطاع الخاص فيها؛

– رفع وتيرة التنمية وذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة؛

– زيادة قدرة الدولة التفاوضية في التجارة الخارجية؛

– توسيع القاعدة الانتاجية وتطوير المنتجات المحلية مما يزيد من انتشار الانتاج المحلي في الاسواق الداخلية؛

– الحفاظ على القدرة التنافسية في الاسواق العالمية.

1 بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص848.

2 باهي موسى، كمال روابنية، مرجع سابق، ص 313.

ب- الأهداف الاجتماعية:

- توليد الفرص الوظيفية حيث أن التنويع يزيد من القاعدة الصناعية والاستثمارية مما يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة فيولد فرص وظيفية ويقلص معدلات البطالة؛[1]
- يساهم التنويع الاقتصادي في تلبية الحاجات الاساسية للمجتمع؛
- يساهم التنويع في فتح مجالات اقتصادية جديدة التي تتسع لفئات واسعة من الشباب (العمال) مما يخفف من وطأة الفقر؛[2]
- يؤسس التنويع الاقتصادي لاقتصاد قائم على الوفرة وتأمين العدالة ضمن الاجيال على حد السواء مما يحقق الاستدامة؛
- يساعد التنويع في توسيع قدرة البيئة الاقتصادية على تلبية حاجات المجتمع ما يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحسين التكنولوجيا؛
- يقلل التنويع من استنزاف الموارد الطبيعية مما يحافظ على نصيب الأجيال القادمة منها ويحافظ على البيئة؛[3]

كما تهدف سياسات التنويع الاقتصادي إلى توسيع وزيادة فرص الاستثمار وتوطد درجة التشابك بين القطاعات الاقتصادية، ورفع عدد الشركاء التجاريين الدوليين والاسواق المستهدفة، وتلخص العديد من الدراسات أهداف التنويع في ثلاثة أهداف متداخلة:[4]

- استقرار النمو الاقتصادي؛
- توسيع قاعدة الإيرادات؛
- رفع القيمة المضافة القطاعية.

[1] ضيف أحمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 4 ، العدد 19 ، 2018، ص 22.

[2] باهي موسى، روابنية كمال، مرجع سابق، ص 313.

[3] ضيف أحمد، عزوز أحمد، مرجع سابق، ص 22.

[4] Akram esaner، economic diversification : Dynamics، Determinants and Policy implications، revenue watch institute ، 2009 ، p 08.

ويمكن تلخيص أهم ما جاء سابقا في الشكل التالي:

الشكل رقم (01) : مخطط يوضح اهداف واهمية التنويع الاقتصادي

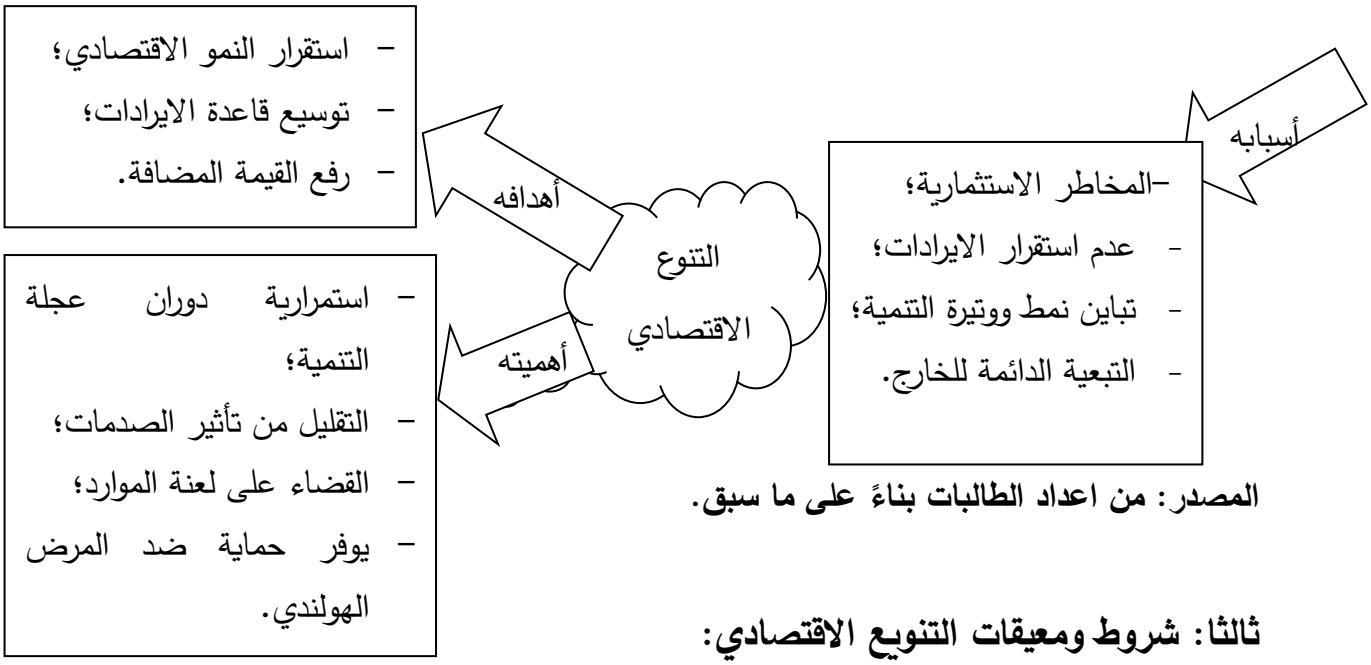

المصدر: من اعداد الطالبات بناءً على ما سبق.

ثالثا: شروط ومعيقات التنويع الاقتصادي:

1- **شروط التنويع الاقتصادي:** من بين شروط نجاح التنويع نذكر:[1]

- اصلاح جانب العرض: (تنويع القاعدة الانتاجية) وهذا من خلال تنويع قاعدة الانتاج خارج المحروقات وتنويع مصادر الدخل وهياكل الانتاج مما يسمح من تنويع جانب العرض؛

- إصلاح الاطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي: من الضروري إصلاح الاطار العام لإدارة الاقتصاد الكلي القائم على الربط بالدولار ويتمثل هذا الاطار في مجموعة السياسات الاقتصادية المستخدمة لإدارة الطلب الكلي وتتمثل في الإستراتيجيات المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف، ومراجعة نظام الربط من جهة المكسب مقابل التكلفة؛

- إصلاح المناخ الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال التي من شأنها أن توفر للقطاع العام أو الخاص المحلي أو الاجنبي الظروف الملائمة، وتطوير البنية التحتية والقوانين الاقتصادية.

[1] سلمى بيطاط، أثر التنويع الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2024، ص 49.

2- معيقات التنويع: هناك العديد من التحديات التي تواجه الدول في تبني الإستراتجية التنويعة الناجحة نذكر منها:[1]

- يشكل عدم الاستقرار الامني أكبر عائق يواجه الاقتصاد بصفة عامة والتنويع بصفة خاصة حيث تصرف الدول مبالغ طائلة لتوفير الامن في المقابل كان من الممكن صرف هذه الاموال في دعم الاستثمارات أو تطوير البنى التحتية التي تخدم التنويع؛

- الافتقار إلى التكنولوجيا من جهة والرهانات المرتبطة بنقل وتوطين التكنولوجيا من جهة أخرى؛

- نقص الموارد البشرية ذات الكفاءة والاقتصار على العمالة الاجنبية ذات التكلفة العالية؛

- القيود المفروضة على الاستثمارات الاجنبية وعدم وجود بيئة مناسبة وضمانات قانونية لها؛

- عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم والتكوين واحتياجات الاقتصاد في العديد من الدول خاصة إحادية الاقتصاد منها؛

- قلة نسبة الصادرات غير النفطية وتغليب القطاع التجاري للاستهلاك المحلي الممول نفطيا؛

- تعاني غالبية الاقتصاديات الريعية من اختلالات على مستوى المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات وعدم فعالية القطاع الخاص في تعزيز النمو.[2]

اذن فغياب قطاع خاص حيوي وقوة عاملة ذات مهارة وبيئة قانونية مشجعة، كذلك عدم استقرار الاقتصادي الكلي، كلها عوامل لا تساعد على انشاء وتطوير الصناعات المحلية، ومنه غياب التنويع الاقتصادي.

رابعا: أشكال ومؤشرات التنويع الاقتصادي ومستوياته:

1- أشكال التنويع الاقتصادي:

التنويع في مصادر الدخل هو تنويع نشاطات اقتصاد ما إلى مجال يفوق الصاد ارت التقليدية المعتادة، يترجم بتخفيض التبعية للمواد الأساسية وتأثيرات الصدمات الخارجية، وتعتمد إستراتيجية التنويع على تطوير نشاطات معينة و/أو ابتكار نشاطات أخرى والبحث

[1] Adams Hassan Muhammed، the role of agriculture in the economic diversification of the Nigerian economy (1980-2016)، Bullion، vol 44، N° 04، p48.

[2] سلمى بيطاط، مرجع سابق، ص 50.

عن أسواق جديدة، فهو لا ينحصر على توسعة النشاطات والقطاعات القائمة فحسب بل يجب أن تتبع منهجا معينا يمكن من البلوغ إلى مزايا التنويع[1]، ولذلك نميز بين جانبين أو شكلين من التنويع في مصادر الدخل وهما:

أ- **تنويع الهيكل الإنتاجي:** يكون متعلقا بشكل خاص بتحقيق مكاسب الإنتاجية، وهو ينطبق بشكل خاص على الاقتصاديات القائمة على الموارد المنحصرة في إنتاج وتصدير المنتجات الأولية، وبشكل خاص بهدف التهيؤ للدخول في فضاءات جديدة للإنتاج وبالتالي يمكن أن يساعد في الحد من الاعتماد على مجموعة معينة من الأنشطة الإنتاجية وتفادي الظواهر غير المرغوب فيها والتنويع الإنتاجي يمكن أن يعمل على تسهيل التغير الهيكلي نحو أنشطة ذات مستويات أعلى من التكنولوجيا والمهارات وبالتالي التنمية بمعناها الأكثر شمولية. حيث يمكن أن يكون هذا النوع من التنويع أفقيا أو عموديا، فعندما يقدم البلد على خلق وابتكار قطاع جديد في النشاط الاقتصادي يكون قد اعتمد على التنويع الأفقي الذي يسمح بالرفع من عدد القطاعات الناشطة في الاقتصاد وإدخال نشاطات جديدة، أما التنويع العمودي فهو تبني سياسات تقود إلى توسعة سلسلة المنتجات المصنعة في نفس القطاع بغرض الوصول إلى تكوين قطاع متكامل ينطلق من صناعة منتجات أساسية وصولا إلى منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة أكبر[2].

وفي واقع التجارب الدولية فإن السياسات المعتمدة على التنويع العمودي تكون أسهل وأسرع من السياسات المرتكزة على التنويع الأفقي، كما أنها تساهم من الرفع بمستويات أفضل من التنويع الأفقي التي تسعى للخوض في قطاعات جديدة كلية وتحتاج لمؤهلات أخرى، لذا يتم البحث عن الاستثمارات الأجنبية للإستفادة من خبراتها في هذا النوع من النشاطات [3].

---

[1] بودربالة فايزة، إشكالية تحويل الادخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2016، ص137.

[2] Peter Berezin، Ali salehizadeh and elcior Santana ، the challenge of diversification in the Caribbean،November 2002 ،IMF WORKING PAPER، P 06.

[3] غلاب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة غرداية، 2017، ص 8.

ب- تنويع الأسواق: يحتل نفس القدر من الأهمية، إذ أن الاعتماد المفرط على سوق واحدة أو عدد قليل من الأسواق يحمل مساوئ واضحة، حيث أن الانخفاض في الطلب يمكن أن يؤثر عكسيا على الاقتصاد مما لو كان هناك مزيجا متنوعا أو عوضا عن ذلك ووجود طلب أكثر استقرارا في الأسواق الأخرى، وعلاوة على ذلك هناك وفورات خارجية يمكن جنيها من خلال الوصول إلى أسواق جديدة بمنتجات جديدة، والتي تمكن البلد من تحقيق القدرة التنافسية الصناعية، وعموما تنويع الأسواق يقلل من التعرض للصدمات الخارجية بالإضافة إلى أن التصدير إلى أكثر من بلد مؤشر على قدرة البلد على المنافسة دوليا[1].

وكذا من خلال الشروع في تطوير نشاطات متعددة في قطاعات متنوعة والأكثر من ذلك أن تكون نشاطات متباعدة وغير مترابطة فيما بينها، وبالتالي فإن الاقتصاد سوف يحتاج أسواقا متنوعة (محلية أو دولية)، وتمكن هذه الإستراتيجية التنويعية من تخفيض المخاطر إلى أدنى حد ممكن، فالاقتصاد سوف يتمكن من تغطية الخسائر التي من الممكن أن يتكبدها في نشاط ما من خلال الأرباح التي يجنيها من النشاطات الأخرى المستغلة. فالأرباح التي يحصدها الاقتصاد من التنويع الإنتاجي ستكون متنامية إذا كان التوجه بتطوير قطاعات جديدة لا ترتبط ببقية الاقتصاد، وهذا يعني أن التنويع لا يجب أن يسعى للانتقال نحو قطاعات جديدة بشكل عشوائي بل يجب أن يكون بشكل مدروس، ويمكن من التوسع في مناطق إنتاجية مستقلة عن بقية الاقتصاد لتجنب مخاطر التركيز على نشاطات محددة مثل تصدير موارد طبيعية[2].

إن النظر إلى درجة تنويع المنتجات وتنويع الأسواق معا يعطي صورة متكاملة على مدى المخاطر المحيطة بالهيكل الإنتاجي والتصدير لبلد ما، وفي معظم الحالات فإن الهيكل الإنتاجي الأكثر تنوعا أفضل من ذلك الذي يعتمد على عدد قليل من السلع، وخاصة السلع الأولية، ونفس الشيء فإن الاعتماد على عدد كبير من المنتجات المصدرة ووجهات التصدير بشكل عام هو أفضل من التركيز على القليل ومع أن عملية تنويع الإنتاج والتجارة قد تكون مكلفة ومحفوفة بالمخاطر وطويلة الأجل فإنه بالمقابل لا يمكن الاستهانة بالمكاسب التنموية المحتملة من ذلك.

---

[1] بودربالة فايزة، مرجع سابق، ص137.

[2] Peter Berezin، Ali Salehizadeh، opcit، p06.

2- **مؤشرات قياس التنويع:** هناك عدة مؤشرات تدلنا على مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة أهمها:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، وهي النسبة المئوية لإسهام القطاعات النفطية مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي؛[1]
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، إذ أن التنويع الاقتصادي يحد من عدم استقراره مع مرور الزمن؛[2]
- تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الدولة، حيث أن التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية؛[3]
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النقطية، فارتفاع الصادرات غير النفطية يدل على ازدياد درجة التنويع الاقتصادي؛[4]
- تطوير اجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغييرات التكوين القطاعي للناتج المحلي الإجمالي؛[5]
- نسبة مساهمة القطاع العام والخاص في الناتج المحلي الاجمالي، هذا المؤشر هام في الدول النقطية لأن التنويع الاقتصادي في هذه الدول يفترض نمو اسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛[6]
- مقاييس الانتاجية حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصا على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقويم معدل تنميته وتحديثه.[7]

كما يقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس ومن أهم هذه المؤشرات:

---

[1] بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق ، ص 853.

[2] خالد مصطفى، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي للفترة 2001-2008 ، مجلة التنويع الاقتصادي، ورقلة، 2022 ، ص 132.

[3] ضيف أحمد، عزوز احمد ، ص 23.

[4] بالعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أدرار، 2018، ص 23.

[5] بوخرص عبد الحفيظ، مرجع سابق، ص 853.

[6] خالد مصطفى، مرجع سابق، ص 132.

[7] Zainab Usman، Economic diversification in Nigeria، ZED، london، 2022، p57.

أ. معدل ودرجة التغير الهيكلي:

هي من المؤشرات المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، يتم الوصول إليه من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الأولية وبالأخص النفط مقابل القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن نمو أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، وكذلك من خلال قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب كل قطاع، أي قياس نسبة مساهمة القيمة المضافة لكل قطاع في القيمة الإجمالية لكل القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي، إذ يعكس هذا المؤشر مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج ومصادر الدخل الوطني[1]، ويتم حسابه من خلال الصيغة التالية[2]:

$$ri = \sqrt{\int \left(\frac{Pi}{Pt}\right)^2 \times 100}$$

حيث:

ri: يمثل نسبة مساهمة القطاع (**i**) في الناتج المحلي الإجمالي.

Pi: يمثل الناتج في القطاع.

Pt: يمثل الناتج المحلي الإجمالي في السنة **t**.

ب. نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في حجم الصادرات الوطنية:

من مؤشرات التنويع المتعلقة بأداء الاقتصاد الكلي، فكلما زادت نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في مجموع الصادرات الكلية دل ذلك على ارتفاع درجة التنويع في مصادر الدخل وبالتالي إذا كانت الصادرات النفطية تشكل نسبة مرتفعة جدا من مجموع

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الأسكوا)، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط، الامم المتحدة، نيويورك، 2001، ص6.

[2] سالم عبد الحسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003-2015 ، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،مجلد3، العدد 34،2017، ص 120.

الصادرات الكلية فإن هذا يدل على انخفاض درجة التنويع في مصادر الدخل، أي الإفراط في الاعتماد على سلعة النفط في الصادرات وصيغة هذا المؤشر هي[1]:

$$RXO = \sqrt{\sum_{i=1} \left(\frac{xi}{Xi}\right)^2} \times 100$$

حيث:

(i): عدد السنوات.

(RXO): يمثل نسبة الصادرات النفطية.

(xi): يمثل الصادرات النفطية.

(Xi): يمثل إجمالي الصادرات.

ج. التوزيع القطاعي للقوى العاملة: من مؤشرات التنويع المتعلقة بالاقتصاد الكلي، حيث أن توزيع القوى العاملة على القطاعات الاقتصادية وفقا للإنتاجية والأهمية النسبية يظهر مدى تنويع النشاط الاقتصادي، فكلما كانت تلك القوى، موزعة على مختلف القطاعات وبنسب ملائمة دل ذلك على درجة معينة من التنويع، ويمكن حساب مساهمة كل قطاع في توظيف الأيدي العاملة وفق الصيغةالرياضية التالية[2]

$$Ri = \sqrt{\left(\frac{Li}{Lt}\right)^2} \times 100$$

حيث:

(Ri): يمثل نسبة مساهمة القطاع **i** في الأيدي العاملة.

(Li): يمثل العاملين في القطاع **i**.

(Lt): يمثل العاملين في جميع القطاعات الاقتصادية خلال السنة **t**.

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا، مرجع سابق، ص12.

[2] مروة خضير سليمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015، ص20.

د. مؤشر تنوع الصادرات (مؤشر الاونكتاد Unctad):[1]

يقيس مؤشر انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة ما في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، وتتراوح قيمته بين (0،1) بحيث يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوع كلي ويتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية، ويأخذ القيمة (1) عندما يكون التنوع معدوما، وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات متمركزة في نوع واحد ويحسب وفق العلاقة :

$$S_j = \frac{\sum_{i=0}^{n} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

hij: تمثل حصة السلعة iمن جملة صادرات أو واردات البلدj

hi: حصة السلعة iمن جملة صادرات أو واردات العالم.

هـ. مقياس فلاديمر كوسوف:

يقيس التشابه بين هياكل الصادرات أو الإنتاج بين الدول، ويكون بالعلاقة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \propto_i \times B_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \propto_i{}^2} \times \sqrt{\sum_{i=0}^{n} B_i{}^2}}$$

حيث:

$\propto_i$: الاهمية النسبية لكل قطاع في مجال الناتج المحلي الاجمالي في فترة الاساس؛

B_i : الاهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الاجمالي في فترة المقارنة؛

Cos: مؤشر فلاديمر كوسوف

حيث كلما أصبحت قيمة Cos=0 يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمية يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

[1] باهي وفاء، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2022، ص 47.

و. مؤشر أوجيف[1]:

ويقيس التنويع الاقتصادي عن طريق قياس توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات في البلد حيث يمكن أن يكون موضوع متغير النشاط الاقتصادي هو العمالة أو الصادرات أو الدخل أو الناتج المحلي .... إلخ، ويحسب بالصيغة التالية:

$$\text{Ogive inden} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(S_i - \frac{1}{n})^2}{\frac{1}{n}}$$

حيث:

n: عدد القطاعات في البلد؛

Si : حصة القطاع من النشاط الاقتصادي.

تتراوح قيمة المؤشر بين (0،1) ، حيث يشير الى توزيع النشاط الاقتصادي (التشغيل) بين القطاعات فإذا كان مساوي للواحد فأنه يدل على زيادة التنويع الاقتصادي، ومع nمن القطاعات، يكون التنويع العادل عندما siيساوي 1/n أي: ان حصة كل قطاع من الايدي العاملة مثالية، وإذا كان المؤشر مساويا للصفر فأن هذا يعني ان التنويع الاقتصادي تام، وان ارتفاع قيمة المؤشر تدل على عدم المساواة في توزيع النشاط الاقتصادي بين القطاعات المختلفة[2].

ي –مؤشر هيرفندال – هيرشمان (Herfindal-Hirshman) :[3]

هذا المقياس يحدد لنا مدى درجة التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=0}^{n}(\frac{xi}{x})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

–Xi : الناتج المحلي الاجمالي في القطاع i.

–X : الناتج المحلي الإجمالي PIB.

–N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات).

---

[1] عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت, مجلد 13, العدد04، 2011، ص 207.

[2] مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص79.

[3] بالعما اسماء، مرجع سابق، ص 25.

حيث : H.H مؤشر هيرفندال – هيرشمان، تتراوح فيمته بين (0–1) فيأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا (قريب من 0) أي يوجد تنويع اقتصادي (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة)، أو القيمة (1) (قريب من 1) مما يعني ان التنويع معدوم وهي الخالة التي يكون فيها الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية، بينما لا تسهم بقية القطاعات بأية حصة من الناتج المحلي الإجمالي، وتعد القيم المرتفعة لمعامل هيرفند دليلا على ضعف الاقتصاد في توزيع نشاطه بشكل متكافئ على عدد كبير من القطاعات أو المنتجات، وبالتالي حصرها في عدد قليل منها[1].

3– مستويات التنويع الاقتصادي: غالبا ما يجري توصيف استراتيجية التنويع طبقا لمدى اسهام القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ونمط العلاقة التكاملية فيما بينهم لدرجة أن المقاييس الحديثة المعتمدة لقياس التنويع، أخذت تعتمد على درجة تنويع المنتجات ومستوى الترابط فيما بينها بوصفها أعمال مختلفة تعود الى اقتصادات انتقت لذاتها خيار التنويع كاستراتيجية شاملة لها تقود جهودها نحو النمو والتوسع. وتكتسب الاقتصاد صفة التنويع المترابط متى ما تعددت الروابط بين الأنشطة الاقتصادية كأن تشترك في المنتجات من السلع أو الخدمات أو لربما تشترك في تكنولوجيات محددة أو حتى في منافذ التوزيع[2].

وكلما زادت الروابط بين الاعمال، زادت القيود على ترابط التنويع، وهذا يعني أن التنويع غير المترابط يشير الى غياب الروابط المباشرة بين الاعمال، وتصنف مستويات التنويع وفق التصنيفات الواردة في الشكل:

[1] مايح شبيب الشمري، مرجع سابق، ص ص80– 90.

[2] Adamu hassan Muhamed، Tahir Hussaini Mairiga، Lliya Ayuba Thompson، The rôle of agriculture in the economic diversification of the Nigeria Economy 1980-2016، Bullion، Vol44، N4، P15.

الشكل رقم (02): مستويات التنويع[1]:

مستوى تنويع منخفض

منتوج واحد، نشاط واحد، قطاع واحد، شركة تابعة واحدة (أكثر من 95% من الإيرادات يأتي من منتوج واحد أو نشاط واحد.....الخ).

منتوج مهيمن واحد، نشاط مهيمن واحد، قطاع أعمال مهيمن واحد، شركة مهيمنة واحدة (بين 70% الى 95% من الإيراد يأتي من منتوج مهيمن واحد أو نشاط مهيمن واحد...

مستوى تنويع عال جدا

تنويع غير مترابط (أقل من 70% من الإيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن ولحد وليست هناك روابط مشتركة بين المنتجات أو الاعمال)

مستويات تنويع معتدلة الى عالية

تنويع مقيد الترابط (أقل من 70% من الإيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن واحد وجميع المنتجات والأعمال تشترك بروابط تكنولوجية وروابط توزيع).

تنويع متصل الترابط (مزيج من التنويع المترابط وغير المترابط) (أقل من 70% من الإيراد يتحقق عبر منتوج مهيمن واحد مع وجود روابط محدودة بين المنتجات أو الاعمال.

المصدر: مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق البكري، عدنان داود العذاري، عادل سلام الهاشمي، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018.

[1] مايح شبيب الشمري، وآخرون، مرجع سابق، ص 83.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية والعلاقة بين إشكالية البحث والتراث العلمي

يعد الاعتماد على الجهود العلمية السابقة أساس بناء أي بحث علمي، حيث تقوم المعرفة العلمية على التراكمية، مما يعني أن البحث لا يمكن أن ينفصل عن مساهمات الباحثين السابقين، كما تتطلب الاجابة على الإشكالية البحثية توضيح العلاقة الوظيفية بين المشكلة الحالية والتراث العلمي المتعلق بالموضوع، وحسب منهجية IMRAD المعتمدة في المذكرة فقد خصص المبحث الثاني لاستعراض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب متعلقة بموضوع المذكرة في الجزء الاول من المبحث، أما الجزء الثاني منه سيبرز العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة، نقاط التقاطع والاختلاف وتوضيح الاضافة العلمية المرجوة من خلال هذا العمل.

أولا: الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بدور القطاع الزراعي في دعم التنويع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة نظرا لأهميته، لكن لم تصادفنا دراسة قياسية تناولت دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي في مجموعة دول ريعية وفيما يلي أهم الدراسات التي تم الاطلاع عليها والمتعلقة بأحد جوانب الموضوع:

1- أطروحات الدكتوراه والكتب:

أ. دراسة فقير كمال بعنوان "**أثر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي**" دراسة حالة بعض الدول النامية للفترة(1990-2018) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، حيث طرحت الإشكالية: **ما أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية؟** قام الباحث بقياس أثر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية متكونة من 14 دولة خلال الفترة 1990-2018 بالاعتماد على نماذج البانل الساكنة والديناميكية، أين استخدم طريقتين MGو PMG لتحديد استجابة النمو الاقتصادي للتغيرات في مصادر الدخل في الأجلين الطويل والقصير، بينما التحليل الساكن تم اعتماده لدراسة الفروقات الفردية بين عينة الدول المدروسة، فخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- هناك فوارق بين الدول محل الدراسة في كل المؤشرات المدروسة وهذا راجع إلى طبيعة اقتصاد كل دولة، هناك دور كبير للإيرادات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي لأن معظمها دول نفطية؛

– في التحليل الساكن بينت الدراسة أن نموذج التأثيرات الفردية الثابت و هو النموذج الأكثر كفاءة مقارنة بالنماذج الأساسية الثلاث لبيانات البانل في دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي لدول العينة، حيث أن الزيادة في الإيرادات النفطية بنسبة 01بالمئة يؤدي الى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنسبة تتجاوز 0،17بالمائة، وهذا يفسر بالدور الكبير للإيرادات النفطية في نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول العينة لان معظم الدول نفطية.

– في التحليل الساكن هناك آثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول العينة، حيث ان زيادة وفود الاستثمار الأجنبي بنسبة 01 بالمئة يؤدي الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0،18بالمئة، يفسر هذا بالدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خصوصا في دول العينة التي تصنف معظمها ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة،

– في التحليل الساكن بينت الدراسة أنه لا يوجد أي أثر من الناحية الإحصائية لمتغيرات القيم المضافة في قطاعات الخدمات الصناعة والزراعة على معدلات النمو الاقتصادي في دول العينة ويفسر هذا ان النسبة الكبيرة من هذه الدول لا تعتمد على القيم المضافة لهذه القطاعات في دعم النمو الاقتصادي...

– هناك أثر ايجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العينة وهذا بسبب الدور الكبير الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي خصوصا في دول العينة التي تصنف معظمها ضمن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما خلصت الدراسة الى عدة توصيات منها:

– على الدول النامية محل الدراسة وضع آليات لتنشيط القطاعات الأساسية في الاقتصاد (القطاع الصناعي الزراعي الخدمي) وذلك بتوفير البنى التحتية الحديثة المرافقة للمدن الصناعية للتكفل بتحقيق تنويع في المنتجات الصناعية سواء كانت خفيفة متوسطة أو ثقيلة.

– الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية والمادية للنهوض بالقطاع الفلاحي فمما لا شك فيه أن القطاع الفلاحي هو المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية الأخرى فهذه القطاعات ترتبط بالقطاع الفلاحي بعلاقات تشابكية قوية وذلك بوضع خطط واستراتيجيات مبنية على رؤى مستقبلية وعلى حسب إمكانيات كل دولة.

– يجب تحسين الأداء في القطاع الخدمي لما له من أهمية في تطوير القطاعات الأخرى وكذا دعم النمو الاقتصادي، وحبذا لو يفتح هذا القطاع للقطاع الخاص لتحسين مردوديته

– على الدول النامية محل الدراسة تعديل تركيبة التجارة الخارجية لديها، وذلك بالانتقال من صادرات الموارد الخام والسلع نصف المصنعة والتوجه نحو السلع ذات القيمة المضافة العالية.

ب. دراسة نوي نبيلة الموسومة بـ " **أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية دراسة تجربة الجزائر، الإمارات العربية، النرويج**"[1]، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية: **حيث طرحت الإشكالية: ما أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول محل الدراسة؟** حيث تناولت الباحثة بعض المفاهيم الأساسية للتنمية والتنويع مع تركيزها على تطور مفهوم التنمية وعلاقة التنمية بالتنويع ثم تطرقت إلى أثر التنويع على الاستدامة في الدول محل الدراسة وتقييم مدى نجاح هذه الدول في تحقيق التنويع حيث اعتمد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد كما اعتمدت الدراسة على المؤشرات المفسرة التالية: مؤشر تنويع الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر تنويع الصادرات، مؤشر التنويع الإيرادات الحكومية، مؤشر تموين رأس المال الثابت، ومؤشر تنويع العمالة، فتوصلت إلى عدة نتائج أهمها:

– هناك أثر سلبي بين التنويع والاستدامة في الجزائر راجع لضعف التنويع الاقتصادي في المقابل هناك أثر ايجابي للتنويع الاقتصادي الكبير على الاستدامة في النرويج.

– ضرورة التركيز على تنمية الروابط سواء بين الشركات الأجنبية والمحلية أو بين قطاع النفط والقطاعات الأخرى في الاقتصاد لتحقيق التنويع الاقتصادي ومنه الاستدامة،

– لتحقيق التنويع الاقتصادي وضمان الاستدامة الاقتصادية في الجزائر يجب وضع استراتجية بعيدة المدى من خلال تحسين جودة المؤسسات ومؤشرات الحكم الراشد، ومناخ الاعمال لجذب الاستثمار الأجنبي وتنمية الروابط الرأسمالية والافقية، وكذا مواصلة دعم القطاع الخاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة المراقبة والتوجيه الجيد.

[1] نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

ج. دراسة سلمى بيطاط المعنونة بـ " **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية**[1] "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، طرحت الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2022)؟** حيث درست بيطاط تأثير التنويع على النمو الاقتصادي في عينة تتكون من 06 دول عربية (الجزائر، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، ليبيا) خلال 2000الى 2022 بالاعتماد على طريقة تحليل المركبات الأساسية ACP ونموذج البانل الساكنة والديناميكية لدراسة الارتباط بين مختلف متغيرات الدراسة كما تم اختيار العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة فخلصت إلى النتائج التالية:

- ظاهرة اللعنة ليست حتمية وبدلا من ذلك يمكن تجنبها بشرط توفر الإرادة السياسية والهياكل المؤسسة القادرة على استغلال وتوجيه ايرادات الريع نحو تشجيع ودعم القطاعات الأخرى لتكون قادرة على خلق الثروة والمساهمة في بناء هيكل اقتصادي متوازن ذو كفاءة وتنافسية عالية؛

- معظم الدول النفطية تلجأ الى اتباع سياسة التنويع الاقتصادي بسبب التقلبات الكثيرة في أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما تخلقه من تأثير مباشر على معدلات النمو العام وعلى مسار التنمية الاقتصادية، فالتنويع بات هدف ضروري تسعى إليه الدول لتحقيق مرونتها الاقتصادية وللتكيف مع تغير الظروف الاقتصادية، أي أنه وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج وهو الاستقرار والنمو؛

- اختلفت وجهات النظر حول مسألة التنويع الاقتصادي، فهناك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، فهو عملية معقدة وطويلة تتطلب تغييرات هيكلية من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة، أي أنه التحول المخطط والمتعمد داخل الاقتصاد نحو هيكل أكثر تنوعا للإنتاج والتجارة الدولية بهدف زيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل، وارساء الأساس للنمو الشامل للتقليل من الاعتماد على المورد الوحيد، والانتقال لمرحلة تمتين القاعدة الاقتصادية، وهذا يعين بناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع؛

[1] سلمى بيطاط، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصادق بن يحي، سطيف، 2024.

– أصبحت الإمارات العربية المتحدة منوذجا اقتصاداي رائدا في جمال التنويع الاقتصادي، فرغم أنها دولة نفطية إلا أن القيادة الرشيدة للدولة استطاعت أن تتميز ببيئة استثمارية واقتصادية وسياسية مستقرة قادرة على مواصلة النمو الاقتصادي، ومركزا إقليميا للمال والأعمال ومحورا عالميا للتجارة والاستثمار والسياحة، كما استطاعت أن ترسخ من مكانتها في خريطة الاقتصاد العالمي بفضل الرؤية الواضحة والعزيمة القوية وكفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة التي ترتكز على أسس الانفتاح الاقتصادي، وتحرير التجارة وزيادة انتاجية القطاعات غير النفطية.

د. دراسة سمير عز الدين المعنونة بـ " **دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر**[1]" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية حيث طرحت الإشكالية: **هل يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟** قدمت الدراسة مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية ثم حللت واقع وتطور الصادرات بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة وفق مجموعة من الإحصائيات خلال الفترة 2001–2017 فخلصت إلى النتائج التالية:

– اعتماد الجزائر على القطاع النفطي أو ما يعرف بالقطاع المزدهر، أحدث خللا هيكليا في الاقتصاد الوطني، وهي مشكلة تعاني منها أغلب اقتصاديات الريع النفطي الأمر الذي جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للصدمات الخارجية المتمثلة في تدهور أسعار النفط في الأسواق الدولية، ومسألة نضوب هذه الثروة وكذا توجه الدول المتقدمة نحو ايجاد مصادر طاقوية بديلة لهذه المادة، لذا سعت السلطات الجزائرية الى التركيز على سياسة تشجيع تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات والقضاء على الاختلال الهيكلي لها، وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات القانونية والرقابية، التمويلية والجبائية والجمركية، كما قدمت الجزائر باستحداث بعض المؤسسات والهياكل كالوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية والجمعية الوطنية لترقية الصادرات والمجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات والتي من شأنها تسهيل وتحفيز الصادرات غير النفطية للنفاذ إلى الأسواق الدولية.

[1] سمير عز الدين، دور القطاع الفلاحي في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017–2018.

– يحتل القطاع الزراعي أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي الرفع من متوسط نصيب الفرد الجزائري من هذا الناتج، واستعابه لنسبة مهمة من العمالة والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة، كما يعتبر من المؤشرات الأساسية التي تساهم في تقليص الفجوة الغذائية وتوفير الموارد النقدية من العملات الأجنبية لذلك قامت الجزائر بانتهاج مجموعة من السياسات لتطوير القطاع الزراعي منذ الاستقلال، وفق مراحل مختلفة على غرار مرحلتي التسيير الذاتي والثورة الزراعية قبل فترة الإصلاحات، ومرحلتي تنظيم المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وإعادة الهيكلة خلال فترة الإصلاحات، ووضع بعض البرامج والمخططات التنموية في سبيل تطوير هذا القطاع على غرار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي بالإضافة إلى الاهتمام بتنظيم العقار الفلاحي من خلال مجموعة من القوانين آخرها قانون الامتياز الفلاحي.

– كما قدمت الدراسة عدة توصيات منها: ضرورة تسوية مشكلة العقار الفلاحي وتنظيم استغلال الأراضي الزراعية وعدم تجزئتها، فرغم العديد من الإيجابيات التي أتى بها قانون الامتياز الفلاحي، إلا أنه لم يضبط مشكلة تشتت الرقعة الزراعية وعدم انسجامه مع نمط الاستغلال الجديد الذي يعتمد على التمويل الذاتي للمستفيدين كما يجب ضبط تنظيم العمران للحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وحمايتها من الاستنزاف؛

– ضرورة تشجيع البحث والتكوين والإرشاد الفلاحي وتفعيل دور معاهد التكوين ومراكز الدراسات واستهداف الفلاح الذي يعتبر العنصر الأساسي في عملية الإنتاج.

هـ. دراسة مخلوفي الزوبير تحت عنوان "**دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر**[1]" مقارنة مع بعض الدول العربية خلال (1990–2018) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية حيث طرح الباحث الإشكالية التالية : **ما مدى تأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال (1990–2018)؟** حيث حللت الدراسة أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التحليل القياسي الكمي خلال 1990–2018 بتطبيق نموذج بانل على

[1] مخلوفي الزوبير، دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال (1990–2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002.

مجموعة من الدول العربية(الجزائر –السعودية – مصر– المغرب– الأردن– قطر– تونس– اليمن– لبنان) وللمقارنة بين الجزائر وهذه الدول تم الاعتماد على معادلة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الزمني ARDL. فتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

– أن الجزائر حققت الأمن الغذائي وهناك علاقة تكامل مشترك بين القطاع الزراعي والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر ومصر والسعودية، أيضا استنتج الباحث أن المخططات الفلاحية بالرغم من نجاحها في زيادة الإنتاج والإنتاجية في كثير من المنتجات الفلاحية لكنها فشلت في المواد الإستراتيجية كالحبوب والحليب، كما أن معدل النمو في الإنتاج الفلاحي البطيء لم يستطيع مسايرة معدل نمو السكان السريع ومن التوصيات التي قدمها الباحث يتعين على الحكومة الجزائرية أن تلتف أكثر نحو تطوير قطاع الزراعة كونه يشكل العمود الفقري للاقتصاد الوطني؛

– من المستحسن ان تقدم الحكومة الأموال لاقتناء أدوات زراعية متطورة وزيادة مخصصاتها في الميزانية لهذا القطاع بطريقة متسقة بسبب أهميتها للاقتصاد' مع انشاء صندوق خاص بالفلاحين مع المراقبة المناسبة له، من شأنه ان يساهم بشكل اكبر في اقتصاد البلاد كما تتم الدعوة الى الاستخدام الفعال لهذه الأموال وحجب جميع مجالات الهدر؛

– يجب توفير الرعاية الكافية للمزارعين الذين يعيشون في المناطق الريفية باعتبارهم المقدمون الرئيسيون للغذاء، عن طريق جعل المناطق الريفية اكثر ملائمة وقابلة للسكن من خلال توفير مرافق البنية التحتية المناسبة مثل الطرق الجيدة والمياه الصالحة للشرب ومياه السقي والكهرباء ولاشك ان توفير هذه المرافق سيؤثر بشكل إيجابي على إنتاجية المزارعين الريفيين.

و. دراسة: زينب عثمان، تحت عنوان :**"التنويع الاقتصادي في نيجيريا سياسات بناء اقتصاد ما بعد النفط "**[1]،2022، ركزت على السياسات و الممارسات السياسية التي شكلت اقتصاد البلاد بعد النفط و تحديات التنويع الاقتصادي في نيجيريا كما درست تأثير مؤسسات الدولة وقراراتها على الانتقال بالاقتصاد النيجيري من اكبر مصدر للنفط في افريقيا الى اكبر اقتصاد، فحلل الكتاب الأداء الاقتصادي للبلاد من خلال النظر في مختلف القطاعات، وأداؤها فيشير الى التقدم غير المتكافئ والتناقضات في الاقتصاد، كما قدم

[1] Zainab Usman، Economic Diversification in Nigeria، ZED Books، london، 2022.

الكتاب امثلة مفصلة لتجربة لاغوس وكانو فدرس نجاحاتها واخفاقاتها وجهود التنويع فيها، ليسلط الضوء بعدها على المشكلة الاقتصادية الرئيسة في نيجيريا المتمثلة في افتقارها للتنويع الاقتصادي ويناقش الحاجة الى التحول الى اقتصاد أوسع يشمل قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى، واعتمدت الباحثة في ذلك على عدة مؤشرات منها قيمة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي، مؤشر تركيز الصادرات ومؤشر التنمية البشرية... فخلصت الى عدة نتائج اهمها:

– اي دولة ليست ملعونة بسبب مواردها الهيدروكربونية او غيرها من الموارد او معادية للتنمية، حيث يمكن للنفط و الموارد المعدنية ان تشكل حسابات صانعي القرار كما يمكن للتكنولوجيا الحديثة والدول المجاورة ورواد الصناعة وحتى الصناعات المسلحة كلها يمكن ان تزعزع تدفقات الإيرادات، فالمشهد السياسي في نيجيريا الذي يتميز بتوزيع غير مستقر للسلطة بين مختلف الجهات الفاعلة يعيق بشكل كبير جهود البلاد لتنويع اقتصادها، فالمناورات السياسية قصيرة الاجل غالبا ما تطغى على الاستراتيجيات طويلة الأمد وتنعكس على التنويع الاقتصادي؛

– يمكن للنفط والموارد الاخرى ان تزيد من حجم التحديات و فرص التحول الاقتصادي خاصة في فترة الطفرة او الانكماش و لكن هذه الموارد نادرا ما يكون لديها القدرة على لعنة اي دولة لتسير في طريق الركود الاقتصادي الى الابد، فنيجريا غير ملعونة بمواردها لكنها ملعونة بسياستها.

2- المقالات والتقارير العلمية:

أ. دراسة آلان جالب تحت عنوان:" **التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعة**[1]"، تناقش الدراسة موضوع تنويع الاقتصاد وتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية الاسيوية منها الافريقية والأمريكية حيث تبرز نجاح دول في تنويع اقتصادها وقطاعات صادراتها بطرق متعددة مثل كوريا الجنوبية والصين، ماليزيا والتي أصبحت 80% من صادراتها منتجات صناعية فهي اليوم جزءا أساسيا من سلاسل الإنتاج العالمية، بينما دول لم تصل إلى بناء صناعات مستقلة بالكامل لكنها استغلت مواردها الطبيعية

[1] Alan Gelb، Economic diversification in resource-Rich countries، international monetary fund، chapter4، alger،2010.

لتطوير صادراتها ومع ذلك بقيت دول حبيسة مواردها الطبيعية، كما ركزت الدراسة على كيفية تقليل الاعتماد على صادرات الموارد الأولية مثل النفط والمعادن، وتطوير قطاعات صناعية وزراعية ذات القيمة المضافة بهدف تحقيق استدامة نمو اقتصادي ومرونة أمام تقلبات الأسواق العالمية ، معتمد في ذلك الى عدة مؤشرات منها معدلات النمو الاقتصادي الكلي، نسبة الصادرات من المنتجات الأولية مقابل المصنعة، مؤشرات السيولة الخارجية..

فوضحت أن نجاح التنويع يعتمد على عوامل عدة، منها الاستقرار الاقتصادي، تحسين المؤسسات، تنويع الصادرات، جذب الاستثمار الأجنبي، وتطوير رأس المال البشري لتتوصل الى عدة نتائج منها:

– العديد من البلدان الثريّة بالموارد نجحت في تنويع اقتصادها وتغيير هيكل صادراتها، خاصة عبر الانتقال من الاعتماد على المواد الأولية إلى التصنيع وتطوير المنتجات ذات القيمة المضافة. مثل ماليزيا وتشيلي، والتي تعتمد بشكل كبير على سياسات حكومية فعالة وطورت الموارد البشرية وحسنت المؤسسات .كما ان بعض المناطق، مثل أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء، لا تزال تعتمد بشكل كبير على الصادرات الأولية، مع نمو محدود في قطاعات التصنيع.

– السياسات الاقتصادية الكلية، مثل إدارة سعر الصرف وتطوير البنية التحتية وتحسين مناخ الأعمال، تلعب دورًا رئيسيًا في دعم التنويع الاقتصادي.

– ضرورة إدارة الاقتصاد بشكل مرن، خاصة من خلال سياسات مالية ونقدية مضادة للدورات الاقتصادية لضمان استقرار القطاعات التجارية. أهمية بناء رأس المال بشري ومؤسسات قوية لتجنب "لعنة الموارد "وتمكين التنافسية غير المرتبطة بالموارد الطبيعية والتركيز على تنويع الصادرات، وتوسيع نطاق المنتجات، وتطوير صناعات ذات القيمة المضافة، وتسهيل مناخ الأعمال والمصادر التمويلية.

ب. دراسة بن يوب فاطمة بعنوان " **القطاع الزراعي كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني**"[1]، جامعة 08 ماي1945 قالمة، طرحت الإشكالية: **هل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد الجزائري حققت مبتغاها؟** تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية

[1] متاح على الانترنات، https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/1_1.pdf، اطلع عليه بتاريخ 23مارس2025، على الساعة 15:00.

للتنويع الاقتصادية ثم حللت مساهمة قطاع الزراعة في التنمية الوطنية خلال 2002الى 2006 معتمدة على المنهج التحليلي الوصفي، للتوصل إلى أن القطاع الريعي مازال مهيمنا على الاقتصاد الجزائري رغم إقرار الحكومة بأهمية وضرورة التنويع لتخفيف درجة تعرض الاقتصاد للهزات نتيجة تقلب أسعار النفط، يعود العزوف عن الاستثمار في القطاع الزراعي إلى التخلف النسبي فيه مما أدى إلى قصور القطاع في تلبية الحاجات المحلية من المواد الغذائية الأساسية، كما خلصت الدراسة إلى ضرورة التخلص من أحادية الاقتصاد وعدم الاعتماد الكلي على مورد وحيد للدخل.

ج. دراسة أحمد أمين بوخرص ومحي الدين محمود عمر بعنوان: "**أهمية القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر**[1]" حيث طرح الإشكالية التالي: **إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟** حيث تتبعت الدراسة مساهمة القطاع الفلاحي في خلق القيمة المضافة والنمو الاقتصادي ودوره في توفير مناصب الشغل فتوصلت إلى النتائج التالية:

– القطاع الفلاحي هو أحد أهم البدائل الإستراتيجية المطروحة أمام الدولة الجزائرية للتنويع الاقتصادي خاصة في ظل سعي الدولة الجزائرية لبناء قاعدة اقتصادية قوية ومستقلة عن العائدات النفطية، وهذا ما تؤكده مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر. لقطاع الفلاحة أهمية في خلق الثروة وزيادة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل بما يدعم العملية التنموية للاقتصاد الوطني، ثم قدمت الدراسة عدة توصيات منها:

– ضرورة وضع استراتيجية عقلانية واضحة لتطوير القطاع الفلاحي تشرف عليها السلطة، ضبط لضمان التسيير الحسن للقطاع؛ الأولية لتوفير يد عاملة مؤهلة في النشاط الفلاحي باعتبارها أقل توافر من عاملي الإنتاج الأرض والرأسمال، وهذا من خلال دورات تكوينية وإنشاء مراكز بحث متطورة؛ ضرورة التنسيق بين مختلف وزارات القطاعات باعتبار القطاع الفلاحي مرتبط مباشرة بقطاعات أخرى حيوية؛

– العمل على تثمين الموجود من الأراضي الزراعية وخاصة المروية ومحاولة زيادة مساحاتها عن طريق تشجيع الاستصلاح، وتطوير الجانب الإداري من خلال زيادة التكوين

[1] محمد بوضياف، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، المجلد 10، العدد1، جوان2023.

والإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع، وكذا القضاء على الفساد الإداري والبيروقراطية في تمويل القطاع، ويمكن اللجوء الى الشراكة الاجنبية والمستثمرين الأجانب من خلال عقود تقاسم الإنتاج مثلما الحال في قطاع المحروقات من ما يزيد جاذبية هذا القطاع.

د. دراسة عبد الحكيم عليلي وفريدة عزازي بعنوان: "**أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر (1972-2018)**[1]" طرحت الدراسة الإشكالية: **ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية؟** تناولت الدراسة بعض المفاهيم حول التنويع والنمو الاقتصادي ثم أثر التنويع في النمو الاقتصادي باستخدام مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL خلال الفترة المدروسة حيث أظهرت الدراسة ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الرفع من مستويات النمو الاقتصادي. كما أظهرت أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهذا دلالة على أهمية القطاعات الثلاثة في تحسين الوظيفة الاقتصادية للبلاد فكانت توصيات الدراسة كما يلي: ضرورة الاستفادة من الميزة النسبية التي تمتلكها الجزائر في القطاعات المختلفة، وإتباع سياسات بعيدة المدى لتحقيق التنويع الاقتصادي والابتعاد على السياسات الظرفية والمؤقتة.

هـ. دراسة أمير البديوي، المعنونة ب:"**التنويع الاقتصادي في الشرق الاوسط و شمال افريقيا نهج تنموي لإدارة ايرادات الموارد الغير المتجددة** [2]" يرى الباحث ان ادارة ايرادات الموارد الطبيعية تنطوي على عدة تحديات منها العدالة بين الاجيال تقلب اسعار السلع والتنويع بعيدا على الموارد والاستدامة لذلك برز الجدل حول كيفية واين يجب استثمار هذه الايرادات، حيث تسلط الدراسة الضوء على العوامل التي تؤثر على القرارات السياسية في ادارة الايرادات المتأتية من الموارد الطبيعية، لتطرح الدراسة الاشكالية: **لماذا يجب على صناع القرار في المنطقة القلق بشأن انخفاض معدلات التنويع، و ما مدى اهمية ذلك؟** فتستعرض الورقة البحثية الخيارات المختلفة لإدارة الايرادات و تأثيراتها على التنويع الاقتصادي كما تقدم تقييما لمدى ملائمة النماذج التقليدية لإدارة الايرادات في دول الشرق الاوسط و شمال افريقيا حيث ترى بأنه غالبا ما يشاد بالنموذج النرويجي لإدارة ايرادات

[1] عبد الحكيم عليلي وفريدة عزازي، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر (1972-2018)، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 9، العدد1، سنة 2020.

[2]Amir Lebdioui، Economic Diversification in theMiddle East and North Africa: A Developmental approach to managing non-renewable resource revenues.

الموارد ويتم التوصية بتطبيقه في دول المنطقة، لكن للمنطقة مميزات خاصة فيعتبر الباحث بأن الجزائر وايران تختلف احتياجاتها عن قطر والامارات والكويت فيما يخص ادارة الايرادات فتعتمد بعض الدول على التنويع المالي وأخرى تحتاج الى اصلاحات هيكلية لتحقيق تحول اقتصادي حقيقي فتطبيق النموذج الترويجي في بعض الدول سيكون كمن يعالج الاعراض لا المرض نفسه، حتى ان الدراسة تخلص الى ان تطبيق نموذج واحد في كل الدول ليس هو الحل المناسب بل يجب ان يكون هناك نهج مخصص لكل دولة بناءا على ظروفها الاقتصادية والسياسية ،في الاخير تقدم الدراسة النصائح التالية:

– ضرورة اعتماد نهج أكثر مرونة في ادارة ايرادات الموارد الطبيعية خاصة النافذة منها؛

– تؤكد الدراسة على ان نجاح التنويع الاقتصادي يتطلب سياسات تستهدف التغيير الهيكلي وليس فقط الاستقرار المالي؛

– ان بعض الدول تحتاج الى نموذج مختلف عن الدول الاخرى لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

و. دراسة جويني، نزار؛ أولمان، وآخرون، بعنوان :"**هيكل الانتاج و التصدير في شمال إفريقيا: نحو استراتيجية التنويع والتطور في التصدير**[1]"، **2014**، تهدف الى اقتراح استراتيجيات لتنويع الصادرات و تطويرها لتصبح اكثر تعقيدا وحتمية، حيث تركز الدراسة على تحليل الوضع الحالي للصادرات في دول شمال افريقيا وتحديد القطاعات التي لديها امكانات التنويع ومناقشة العوامل التي تعيق الصادرات والتي لخصتها الدراسة في مشكلتين رئيسيتين هما نقص التنويع و ضعف التعقيد مما يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في المنطقة كما تشير الدراسة الى وجود علاقة وثيقة بين التنويع وتعقيد الصادرات والنمو الاقتصادي لتخلص الدراسة في الاخير الى النصائح التالية:

– تعزيز الابتكار والتقليد من خلال دعم الشركات المحلية لتطوير منتجات جديدة من خلال سياسات تشجيع البحث العلمي وتسهيل نقل التكنولوجيا بين القطاعات المختلفة لتعزيز القدرة التنافسية؛

[1] Jouini، Nizar and Oulmane، Nassim and Peridy، Nicolas، North African countries (NACs) production and export structure: Towards diversification and export sophistication strategy، Tours University، UNECA، Toulon University.

– تحسين البنية التحتية والتكنولوجية من خلال الاستثمار في البنية التحتية خاصة الرقمية واللوجستية تعزيز الانتاج والتصدير وتطوير أنظمة حديثة للنقل لدعم الصناعات ذات القيمة المضافة؛

– تبني سياسة داعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل لدعم نموها وتوسعها في الاسواق الدولية وتوفير تسهيلات للوصول الى الاسواق الخارجية؛

– تعزيز التكامل الاقليمي والتعاون الاقتصادي من خلال زيادة التعاون بين دول شمال افريقيا في مجال التجارة والاستثمار مع تفعيل الاطر الاقليمية لنقل المعرفة والتكنولوجيا بين الدول.

ي. دراسة OECD منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بعنوان:" **التنويع الاقتصادي في افريقيا مراجعة لدول مختارة**[1]"،2011، تخللت الدراسة مجموعة من التجارب التي مرت بها دول مختلفة متمثلة في أنغولا وبنين وكينيا وجنوب أفريقيا وتونس في مجال التنويع مستخدمة في ذلك عدة مؤشرات منها مساهمة القطاعات في الناتج المحلي ومؤشر التنافسية ومؤشر الانفتاح...وعلى الرغم من اختلاف البلدان وتجاربها الا ان الدراسة خلصت لعدة نتائج مشتركة التي يمكن استخدامها لتحسين الاجراءات لدعم التنويع الاقتصادي والمتمثلة في:

– دور القيادة الحكومية، يجب على الحكومة ان تهدف الى زيادة قدرة وكالاتها ومؤسساتها لمعالجة العوائق التي تحول دون جهود التنويع حيث انها المسؤولة على توفير الشفافية والتعاون مع الشركات والشركاء الدوليين والدول المجاورة كما يمكن لها تحديد منتجات او قطاعات جديدة ذات قيمة اقتصادية استراتيجية وتحديد الموارد المناسبة كما يجب عليها تهيئة مناخ اعمال ملائم واطر تنظيمية ذات صلة للسماح للمؤسسات بالتألّق؛

– دور القطاع الخاص، تشكل هيمنة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القطاع الخاص تحديا كبيرا للحكومات نظرا لان هذه المؤسسات غالبا ما تكون لديها قدرة محدودة على التفاعل مع الحكومة ويرجع النقص في المشاركة والحوار الى افتقار الحكومة على تطوير شراكات فعالة مع القطاع الخاص.

[1] Organisation for economic co-operation and development (OECD) ،Economic diversification in Africa a review of selected countries، 2011.

ز. دراسة: بلال لطفي، محمد كريم بعنوان:" **تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في المغرب تحليل قياسي اقتصادي -2017-**[1]" استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الذاتي الثابت(var) و نموذج تصحيح الخطأ (vecm) حيث درست العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في المغرب خلال الفترة 1980 الى 2015 خلصت الدراسة الى عدة نتائج اهمها:

– وجود علاقة ايجابية وكمية بين استراتيجيات تنويع الصادرات ومستويات اعلى من التنمية الاقتصادية في المغرب كما حددت الدراسة معوقات التنويع الصادرات وتقف كحاجز امام التحول الهيكلي في المنطقة. ثم قدمت الدراسة توصيات تساهم في تحقيق تنويع الصادرات منها توجيه جهود التنويع نحو المنتجات التي تتطلب تغييرات طفيفة في هيكل الانتاج الحالي.

ح. دراسة بن بالي هند، بوحيضر رقية، تحت عنوان: "**أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019**"[2] حيث طرحت الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؟** فحللت الدراسة أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول الامارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، الكويت وعمان باستخدام نموذج الآثار الثابتة، خلصت الدراسة الى وجود علاقة عكسية معنوية بين الصادرات الزراعية واليد العاملة الزراعية والناتج المحلي الإجمالي وعلاقة طردية معنوية بين اجمالي تكوين رأس المال الثابت والواردات الزراعية والصادرات النفطية والناتج المحلي.

– للقطاع الزراعي دور رئيسي في تحقيق النمو الاقتصادي، نظرا لمساهمته في توفير مناصب عمل لأفراد المجتمع وتحقيق الامن الغذائي والموارد الأولية التي تدخل في الصناعات الغذائية وكذا مساهمته الفعالة في ترقية وتنويع الصادرات والحد من الواردات، كما لا يزال ريع النفط يلاحق اقتصاديات الدول العربية، في ظل مساهمة ضئيلة لبعض

[1] Bilal lotifi et Mohamed Karim، export diversification and economic growth in Maroco: an economic analysis، 2017

[2] بن بالي هند، بوحيضر رقية، أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990-2019، مجلة دراسات اقتصادية ، الجلد 22، العدد01، 2022.

القطاعات الأخرى، من بينها القطاع الزراعة الذي من الممكن أن يكون رافد لتطوير الدول العربية النفطية لو اعطي الاهتمام الكافي والجاد؛

– تعرف الصادرات الزراعية للدول العربية النفطية تطورا على غرار مساهمتها الضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي وكذا دورها في التقليل من الواردات الزراعية؛ كما ان الصادرات الزراعية تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية المدروسة مقارنة مع الإمكانيات الزراعية التي تحوز عليها وحجم المجهود المبذولة لتطويرها، وهذا يعني ان القطاع الزراعي لا يزال بعيدا كل البعد عن الوصول للأهداف التي سطرتها الدول العربية النفطية من اجل النهوض بهذا القطاع وتطويره.

ثانيا: العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة:

نسعى من خلال هذه الدراسة الى تقديم إضافة علمية في مجال أثر الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي دراسة حالة مجموعة من الدول النفطية (الجزائر، السعودية، إيران العراق، نيجيريا، مصر) خلال الفترة 2004–2023 قسمنا هذا الجزء الى قسمين حيث قارنا الدراسة الحالية مع اطروحات الدكتوراه والكتب ثم مقارنتها مع المقالات العلمية من خلال الجداول الاتية:

1. مقارنة الدراسات السابقة أطروحات دكتوراه وكتب مع الدراسة الحالية: قد قمنا بتوضيح المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مقاربة بين الدراسات السابق (أطروحات دكتوراه–كتب) والدراسة الحالية:

	الدراسة السابقة أ	الدراسة السابقة ب	الدراسة السابقة ج	الدراسة الحالية
العنوان	أثر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي	أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية	أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية	دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
الفترة الزمنية المنطقة	الدول النامية للفترة(1990–2018)	الجزائر، الإمارات العربية، النرويج (1995–2015)	الجزائر، السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الكويت، العراق، ليبيا(2000–2022)	الجزائر السعودية العراق –مصر– ايران–نيجيريا(2004–2023)
الإشكالية	ما أثر تنويع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي؟	ما أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية؟	ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي؟
المنهج	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي
الهدف	تحليل أثر تنويع الدخل على النمو الاقتصادي	تحليل أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية	تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	تحليل أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
أداة القياس	نماذج البانل الساكنة والديناميكية	الانحدار الخطي المتعدد	تحليل المركبات الأساسية ACP ونموذج البانل الساكنة والديناميكية	نموذج بانل الساكن والديناميكي

	الدراسة السابقة د	الدراسة السابقة هـ	الدراسة السابقة و	الدراسة الحالية
العنوان	دور القطاع الفلاحي في ترفيه الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر	دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية	التنويع الاقتصادي في نيجيريا سياسات بناء اقتصاد ما بعد النفط	دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي دارسة حالة مجموعة من الدول
الفترة الزمنية المنطقة	الجزائر (2001-2017)	الجزائر-السعودية-مصر-المغرب-الأردن- قطر- تونس- اليمن- لبنان (1990-2018)	أنغولا وبنين وكينيا وجنوب أفريقيا وتونس ونيجيريا (2008-2019)	الجزائر السعودية العراق -مصر- ايران-نيجيريا(2004-2023))
الإشكالية	هل يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر؟	ما مدى تأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية؟	ماهي تحديات التنويع الاقتصادي وكيف اجتازتها دول افريقيا؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي؟
المنهج	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي المقارن	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي
الهدف	تحليل مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات خارج المحروقات	تحليل أثر القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي ومقارنته مع الجزائر	تحليل المساهمة القطاعات الاقتصادية في التنويع	تحليل أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
أداة القياس	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	معادلة الانحدار الذاتي ذات الإبطاء الزمني ARDL- نموذج بانل الديناميكي	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	نموذج بانل الساكن والديناميكي

2. مقارنة الدراسة الحالية مع المقالات والتقارير العلمية السابقة: وتم المقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسات السابقة المقالات والتقارير العلمية بالدراسة الحالية

	الدراسة السابقة أ	الدراسة السابقة ب	الدراسة السابقة ج	الدراسة الحالية
العنوان	التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعة	القطاع الزراعي كبديل إستراتيجي لتنويع الاقتصاد الوطني	أهمية القطاع الفلاحي كخيار استراتيجي للتنويع الاقتصادي في الجزائر	دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي دارسة حالة مجموعة من الدول
الفترة الزمنية والمنطقة	الدول النامية الاسيوية، الافريقية والأمريكية (1990-2018)	الجزائر (-2006-2002)	الجزائر (2002-2017)	الجزائر السعودية العراق -مصر- ايران-نيجيريا(2004-2023)
الإشكالية	ما هو أثر التنويع الاقتصادي في تعزيز التنمية الاقتصادية؟	هل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي لتنويع الاقتصاد الجزائري حققت مبتغاها؟	إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي؟
المنهج	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي
الهدف	تحليل أثر التنويع الاقتصادي على التنمية الاقتصادية	تحليل الجهود المبذولة في القطاع الزراعي ومدى تحقيقها للتنويع	تحليل مساهمة القطاع الفلاحي على التنويع	تحليل أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
أداة القياس	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	نموذج بانل الساكن والديناميكي

	الدراسة السابقة د	الدراسة السابقة هـ	الدراسة السابقة و	الدراسة الحالية
العنوان	أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر (1972-2018)	التنويع الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا نهج تنموي لإدارة ايرادات الموارد الغير المتجددة	هيكل الانتاج والتصدير في شمال إفريقيا: نحو استراتيجية التنويع والتطور في التصدير	دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي دارسة حالة مجموعة من الدول
الفترة الزمنية والمنطقة	الجزائر (1972-2018)	دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا	دول شمال افريقيا(1995-2011)	الجزائر السعودية العراق – مصر –ايران– نيجيريا(2004-2023)
الإشكالية	ما مدى تأثير التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر في ظل الصدمات النفطية؟	لماذا يجب على صناع القرار في المنطقة القلق بشأن انخفاض معدلات التنويع، وما مدى اهمية ذلك؟	إلى أي مدى يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي؟
المنهج	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي
الهدف	تحليل أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي	تحليل أهمية التنويع وضرورته	تحليل العلاقة بين هيكل الصادرات والنمو الاقتصادي	تحليل أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
أداة القياس	مقاربة الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDL	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	نموذج بارو للنمو المشروط	نموذج بانل الساكن والديناميكي

	الدراسة السابقة ي	الدراسة السابقة ز	الدراسة السابقة ح	الدراسة الحالية
العنوان	التنويع الاقتصادي في افريقيا مراجعة لدول مختارة	تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في المغرب تحليل قياسي اقتصادي	أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية	دور الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي دارسة حالة مجموعة من الدول
الفترة الزمنية والمنطقة	أنغولا وبنين وكينيا وجنوب أفريقيا وتونس (2000-2010)	المغرب الأقصى (1980-2015)	الامارات العربية المتحدة، السعودية، قطر، البحرين، الكويت عمان. (1990-2019)	الجزائر السعودية العراق نيجيريا- ايران- مصر (2004-2023)
الإشكالية	كيف يمكن للدول الإفريقية أن تنوّع هياكلها الاقتصادية للخروج من الاعتماد على القطاعات الأولية وتنويع اقتصادها؟	ما هو تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المغرب؟ وهل يُمكن اعتماد استراتيجية تنويع الصادرات كأداة فعالة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلاد؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الدول العربية النفطية؟	ما مدى تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي؟
المنهج	تحليلي وصفي مقارن	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي	الوصفي التحليلي
الهدف	تحليل قدرة الدول الافريقية في تنويع اقتصادها	تحليل تأثير تنويع الصادرات على النمو الاقتصادي في المغرب	تحليل أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية	تحليل أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي
أداة القياس	\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\\	نموذج الانحدار الخطي المتعدد ARDL	باستخدام نموذج الآثار الثابتة	نموذج بانل الساكن والديناميكي

بعد مراجعة الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع أو جزء منه ومقارنتها مع الدراسة الحالية من عدة جوانب اتضح أن معظم الدراسات السابقة تختلف في الاطار الزماني والمكاني مع الدراسة الحالية، الا انه هناك تشابه في المناهج المستخدمة خاصة المنهج الوصفي الذي يعتبر منهج مشترك مع كل الدراسات السابقة لما تقتضيه الضرورة البحثية في، أما من ناحية الهدف فكل الدراسات السابقة تهدف بالدرجة الاولى إلى اختبار أو تحليل أثر القطاع الزراعي (الفلاحي) في التنويع الاقتصادي او النمو الاقتصادي في حين الدراسة الحالية تسلط الضوء على أثر الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي، ومن ناحية الاداة القياسية المستخدمة في الدراسة فهنالك بعض الدراسات التي استخدمت نماذج بانل الساكن والديناميكي وهذا يتفق مع الدراسة الحالية في حين نجد دراسات سابقة استخدمت نماذج أخرى مثل الانحدار المتعدد ونماذجARDL ، VECM وهذا يختلف مع الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

من خلال مراجعة الادبيات النظرية والتطبيقية، خلصنا إلى أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة وحتمية لضمان الاستدامة والمرونة الاقتصادية خاصة في الدول الريعية أحادية الاقتصاد والذي يعتمد أساسا على ثلاث ركائز أساسية تتمثل في:

-الاستثمار في الرأس المال البشري من خلال تزويده بالمهارات اللازمة لاقتصادات المستقبل، مثل البرمجة، والذكاء الاصطناعي، والهندسة وذلك بتطوير المناهج التعليمية بما يتوافق متطلبات سوق العمل وربط الجامعات والمراكز البحثية به؛

-السياسات الحكومية الراشدة والداعمة من خلال تبسيط الإجراءات وتسهيل الرخيصات، توفير حوافز استثمارية، تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، تطوير البنية التحتية، إدارة الإيرادات النفطية بحكمة، تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي؛

-الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة السطحي منها أو الباطني فنقطة الانطلاق للإنتاج والتصنع والتحويل هي الارض؛

وهذا ما حققته عدة دول كانت تنعت بالريعية مثل النرويج والامارات العربية ودول جنوب شرق آسيا... حيث استطاعت تحقيق التنويع الاقتصادي وبذلك دخلت مرحلة الاستقرار الاقتصادي والاستدامة، هذا ما حفز العديد من الباحثين والحكومات والهيئات الدولية بالدراسة والبحث في مختلف سبل التنويع الاقتصادي التي خلصت إلى أن القطاع الزراعي يمكنه تحقيق التنويع, وقد حاولنا تحليل بعض هذه الدراسات ولاحظنا أنها لم تتطرق لأثر الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي لذا كانت هذه الدراسة محاولة لتحليل تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي في مجموعة من الدول الريعية وهو ما سنحاول قياسه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني:
الدراسة القياسية لتأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي

تمهيد:

لم يعد تفسير الظواهر الاقتصادية مبني على عرض النظريات الاقتصادية فقط بل أصبحت المهمة الأساسية للاقتصاد هي فهم المتغيرات وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام الاقتصاد القياسي الذي يوضح الظواهر الاقتصادية في شكل رياضي باستخدام البرمجيات المتخصصة في ذلك والبيانات الإحصائية والتي تمكن من تعديل النظريات القائمة بل حتى التوصل إلى نظريات جديدة وهذا كله يعتبر أداة فعالة في حل المشاكل الاقتصادية وإمداد الجهات المختصة بتقديرات وتنبؤات تساعد في وضع الخطط واتخاذ القرارات الصحيحة لتسيير الوضع الاقتصادي في أي منطقة .

ووفقا للمنهجية المعتمدة فقد قسمنا الفصل إلى مبحثين تناولنا في الأول الطريقة والأدوات مبينين من خلاله مجتمع الدراسة ومتغيراتها، وطريقة جمع المعطيات ومصادرها، والأدوات والطرق الاحصائية والقياسية التي تم الاعتماد عليها, أما المبحث الثاني فقد خصصناه لتقدير النماذج واستخلاص النتائج وتحليلها.

المبحث الأول: واقع الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة خلال 2004-2023:

قبل الشروع في تحديد النموذج القياسي الملائم لتأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي في الدول محل الدراسة، و من أجل إعطاء صورة مبدئية وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، تم تحليل بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرشمان) لعدم اهمال التحليل الاقتصادي.

أولا. تطور مؤشر التنويع الاقتصادي(مؤشر هيرشمان) في دول محل الدراسة:

يعتبر التنويع الاقتصادي من أهم المتغيرات التي نقيس بها الأداء الاقتصادي والذي عبرنا عنه بمؤشر هيرشمان-هيرفندال لذلك كان لزاما علينا دراسته دراسة وصفية للدول محل الدراسة خلال 2004-2023:

الشكل رقم (03): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية 2004- 2023

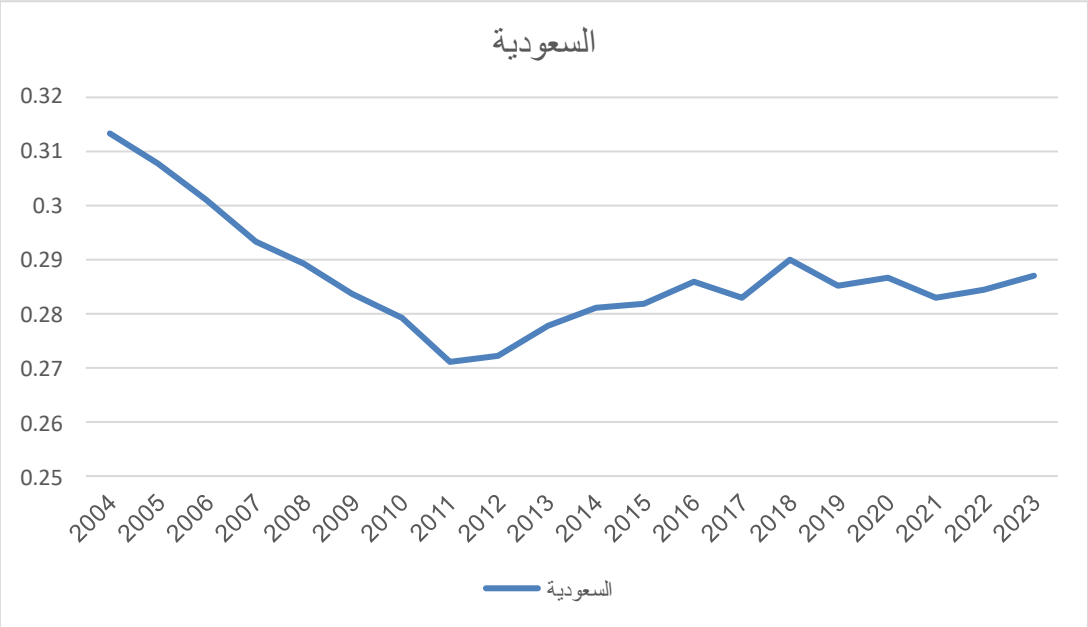

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام (الملحق رقم01) https://data.un.org/Search.aspx?q=saudi+arabia

يضح الرسم البياني تطوّر مؤشر التنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004–2023. ويُلاحظ أن المؤشر شهد انخفاضًا مستمرًا من عام 2004 حتى 2011، مما يعكس تراجعًا في جهود التنويع وزيادة الاعتماد على القطاع النفطي. اعتبارًا من عام 2012، بدأ المؤشر في التحسن تدريجيًا، لا سيما بعد إطلاق رؤية السعودية سنة 2016[1]، التي هدفت إلى تعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية. إلا أن التحسن كان محدودًا نسبيًا، مما يشير إلى أن عملية التنويع ما زالت تواجه تحديات هيكلية تتطلب مزيدًا من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية.

الشكل رقم (04): تطور مؤشر هيرشمان في الجزائر 2004–2023

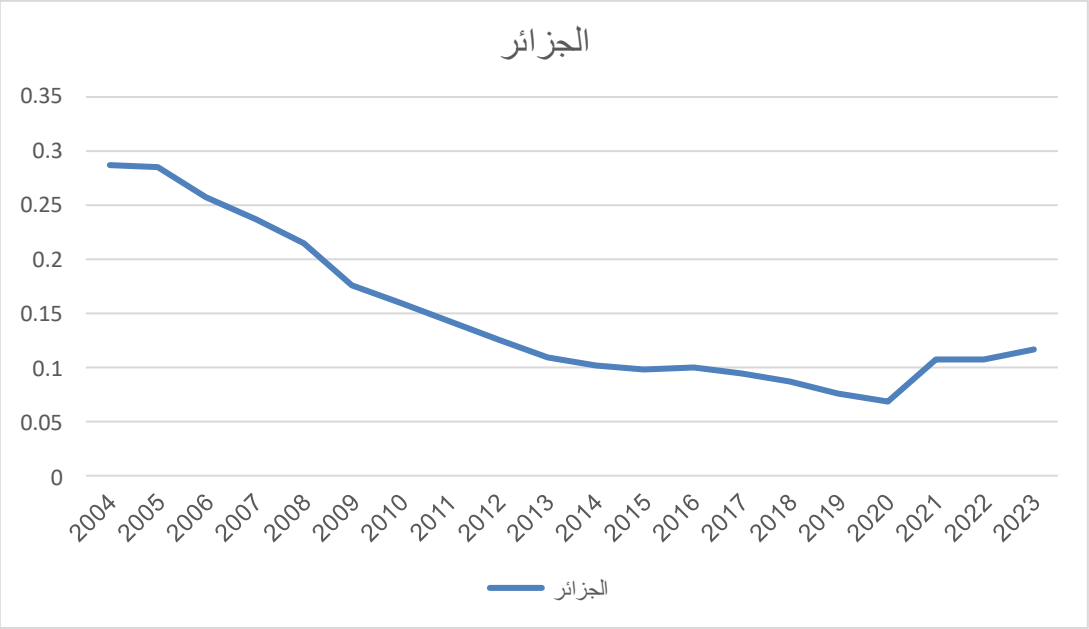

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام (الملحق رقم02)https://data.un.org/Search.aspx?q=algeria

يعكس تطور مؤشر هيرشمان–هيرفندال في الجزائر، تحسنًا ملحوظًا في درجة التنويع الاقتصادي خلال الفترة 2004–2014، حيث نلاحظ تراجع قيمته من 0،28 سنة 2004الى 0،06سنة 2020 ما يشير إلى توسع نسبي في

[1] رؤية السعودية 2030 تمثل خطة استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز دور المواطن .من خلال تنفيذ البرامج الاستراتيجية، تسعى المملكة إلى تحقيق مكانة رائدة عالميًا في مختلف المجالات. متاح على الانترنات: https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview، اطلع عليه بتاريخ 1ماي 2025 على الساعة 16:00.

مساهمة القطاعات غير النفطية. غير أن السنوات الأخيرة، وخصوصًا ما بعد 2020، شهدت ارتفاعًا طفيفًا في المؤشر من 0،06 الى 0،12 سنة 2023، مما يُعبّر عن عودة نسبية للتركيز الاقتصادي المتمثل في قطاع المحروقات. ويُرجّح أن يكون هذا التغير مرتبطًا بتقلبات السوق العالمية وأسعار النفط، إلى جانب تبعات الجائحة.

الشكل رقم (05): تطور مؤشر هيرشمان في نيجيريا 2004-2023

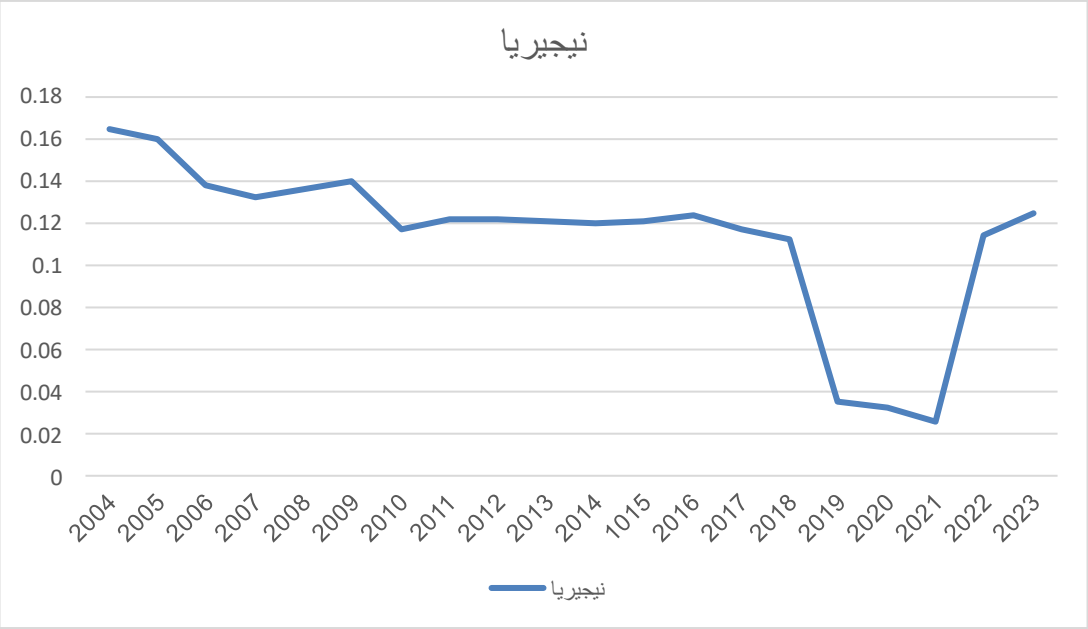

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام(الملحق رقم03) **https://data.un.org/Search.aspx?q=NIGERIA**

من خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في نيجيريا خلال 2004-2023 نلاحظ أن مؤشر التنويع الاقتصادي في تطور غير منتظم خلال الفترة 2004-2023، فقد شهد تحسنًا تدريجيًا بين 2004 و2010، حيث كان سنة 2004(0،16) ليصل في سنة 2011الى 0،11 وهذا راجع الى اطلاق نيجيريا استراتيجية التمكين الاقتصادي والتنمية على مستوى الولايات[1] (SEEDS) في 2004، ثم شهد المؤشر استقرار نسبي حتى 2018 وهذا من تداعيات المبادرة السابقة الذكر. غير أن الفترة

[1] Okechukwu Ikeanuibe، Development Planning in Nigeria: Reflections on the National Economic Empowerment and Development Strategy (NEEDS) 2003-2007، Journal of Social Sciences، vol20، n3،2009، pp،202-205.

2019–2021 عرفت انخفاضًا حادًا في المؤشر، مما يعكس مرحلة من التنويع الكبير في بنية الاقتصاد، وهذا ناجمة عن تراجع نسبي في أداء قطاع النفط وبروز قطاعات بديلة خلال فترة جائحة الكورونا العالمية، إلا أن هذا الاتجاه لم يستمر، إذ عاد المؤشر إلى الارتفاع خلال 2022–2023، ما يدل على عودة بعض التركّز في القيمة المضافة نحو القطاع النفطي.

الشكل رقم (06): تطور مؤشر هيرشمان(التنويع الاقتصادي) في العراق خلال 2004الى2023

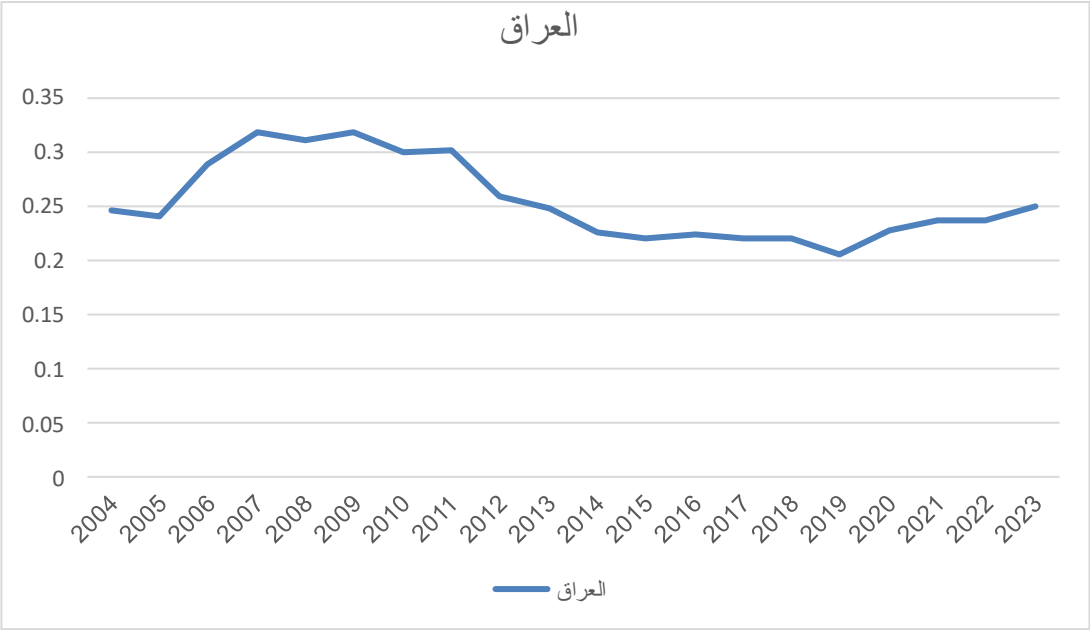

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام(الملحق رقم04)https://data.un.org/Search.aspx?q=iraQ

من خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في العراق خلال 2004–2023 نلاحظ ان المؤشر يشير إلى الارتفاع خلال السنوات الأولى 2004الى2007 وهذا يدل على تركيز القيمة المضافة في قطاع واحد بسبب الاحداث السياسية التي أعقبت سنة 2003، ثم يبدأ في التراجع حتى سنة 2014 وهذا راجع للأزمة العالمية والتي أدت الى تراجع أسعار النفط، وبعد سنة 2015 حتى 2023يستقر المؤشر في 0،27 بسبب استقرار أسعار النفط مما يدل على تركيز الاقتصاد العراقي في قطاع واحد.

الشكل رقم (07): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في مصر خلال 2004-2023:

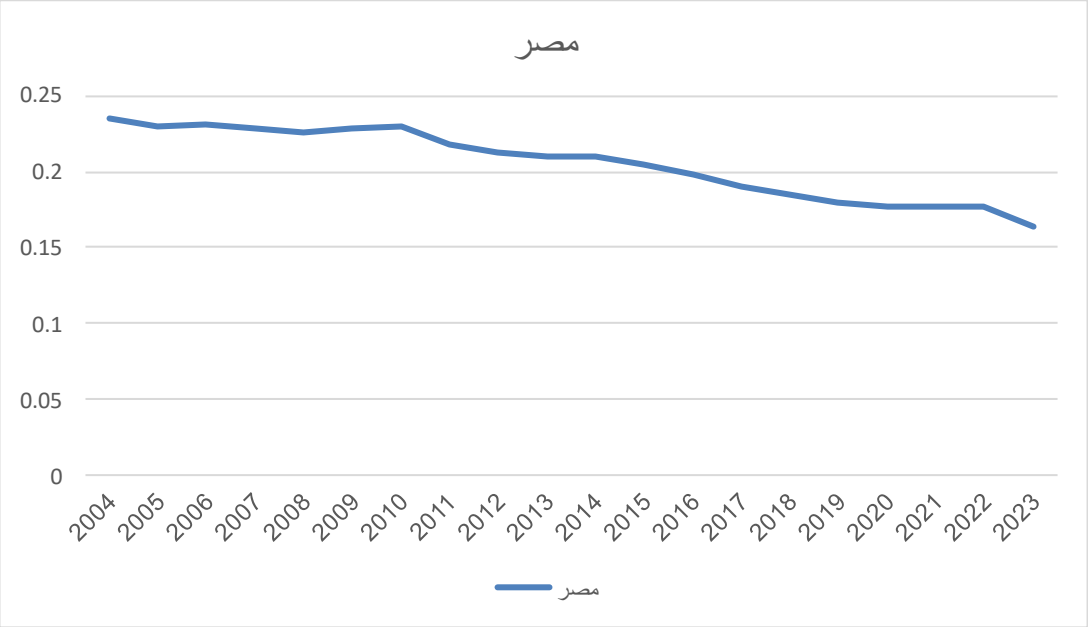

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام(الملحق رقم05)https://data.un.org/Search.aspx?q=EGYPTE

من خلال المنحنى البياني الذي يمثل تطورات مؤشر التنوريع الاقتصادي خلال 2004الى 2023 نلاحظ انه خلال الفترة 2004-2011 يشهد المؤشر استقرار نسبي ثم انخفاض طفيف حيث يبدأ مؤشر التنويع الاقتصادي بمستوى حوالي 0.24 في عام 2004 ويظل مستقرًا نسبيًا حتى عام 2008. بعد ذلك، يبدأ في الانخفاض تدريجيًا ليصل إلى حوالي 0.22 في عام 2011، يشير هذا إلى بداية طفيفة في زيادة التنويع الاقتصادي، حيث تقلصت هيمنة القطاع الرئيسي نسبيًا وفي الفترة 2011-2023 نلاحظ اتجاه واضح نحو التنويع فبعد عام 2011، يظهر اتجاه أكثر وضوحًا نحو زيادة التنويع الاقتصادي حيث ينخفض المؤشر بشكل مستمر تقريبًا ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2023 عند حوالي 0.165، هذا يشير إلى أن الاقتصاد المصري أصبح أكثر تنوعًا على مر السنين، حيث زادت مساهمة قطاعات اقتصادية أوسع في الناتج المحلي الإجمالي و في هيكل الصادرات.

الشكل رقم (08): تطور مؤشر التنويع الاقتصادي في ايران خلال 2004-2023:

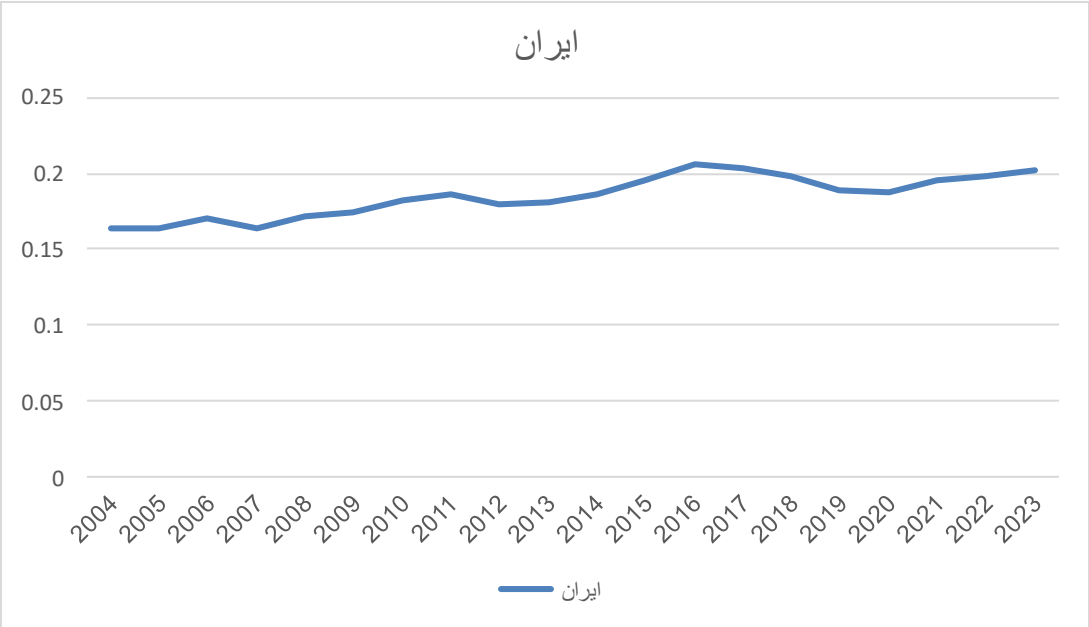

من إعداد الطالبات تم حسابه بالاعتماد على القيمة المضافة للقطاعات في الناتج المحلي الخام(الملحق رقم06)https://data.un.org/Search.aspx?q=iran

يمثل المنحنى تطور مؤشر هيرشمان لإيران خلال 2004-2023 فنجد انه خلال الفترة 2004-2011 استقرار نسبي للمؤشر مع ارتفاع طفيف يبدأ مؤشر التنويع الاقتصادي بمستوى حوالي 0.165 في عام 2004 ويشهد استقرارًا نسبيًا مع ميل طفيف نحو الارتفاع ليصل إلى حوالي 0.185 في عام 2011.

يشير هذا إلى أن هيكل الاقتصاد الإيراني ظل إلى حد كبير كما هو مع ميل طفيف نحو زيادة التركيز (انخفاض التنويع). وخلال الفترة 2011-2016 نلاحظ انخفاض ثم ارتفاع: بعد عام 2011، يبدأ المؤشر في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوى له في عام 2013 عند حوالي 0.18، ثم يعود للارتفاع مرة أخرى ليصل إلى ذروته في عام 2016 عند حوالي 0.205، هذه التقلبات مرتبطة بالتغيرات في قطاع النفط (المهيمن على الاقتصاد الإيراني) وبتأثير العقوبات الاقتصادية حيث أن انخفاض المؤشر يشير إلى زيادة طفيفة في التنويع، بينما الارتفاع يشير إلى عودة للتركيز أما خلال الفترة 2016-2023 يشهد المؤشر انخفاض تدريجي ثم استقرار بعد الذروة في عام 2016، يظهر الانخفاض

التدريجي في قيمة المؤشر ليصل إلى حوالي 0.20 في عام 2023، يشير هذا الانخفاض الطفيف إلى زيادة تدريجية في التنويع الاقتصادي خلال هذه الفترة.

ثانيا. تطور الصادرات الزراعية في دول محل الدراسة خلال الفترة 2004-2023:

باعتبار ان الدراسة تعالج تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي كان لابد من تحليل وصفي للمتغير المستقل المتمثل في الصادرات الزراعية في دول محل الدراسة خلال الفترة 2004-2023

الشكل رقم (09): تطور الصادرات الزراعية السعودية خلال 2024-2023

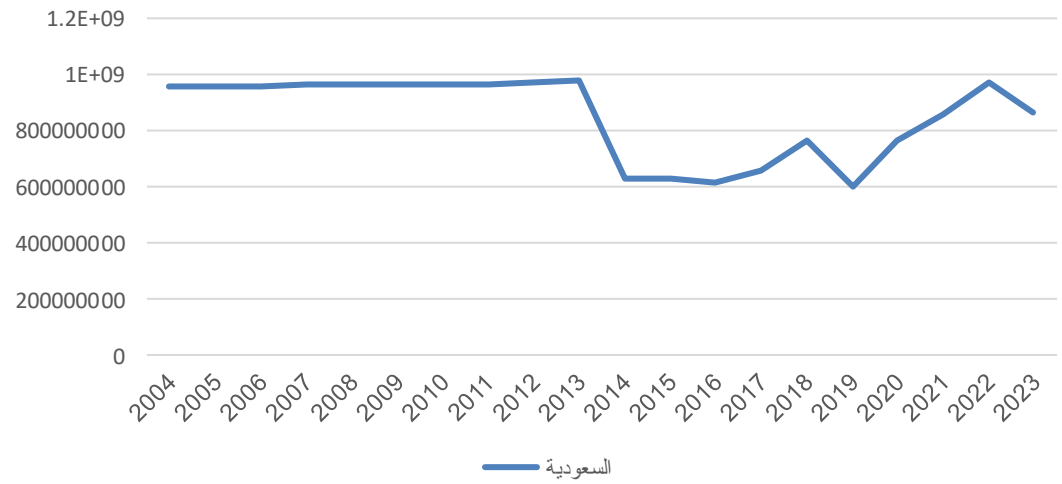

من إعداد الطالبات (الملحق رقم07) https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

نلاحظ ان الصادرات الزراعية في السعودية خلال الفترة 2004 الى 2023 كانت مستقرة في البداية حتى سنة 2013 تبدأ بالتراجع وهذا راجع الى الظروف المناخية بالدرجة الأولى حيث ساد الجفاف في تلك السنوات رغم ذلك حاولت السعودية تحدي هذه الظروف من خلال تطوير أساليب الري، مما أدى الى استقرار في كميات الإنتاج ومنه التصدير، ثم تتزايد قيمة الصادرات لتصل الى ذروتها خلال سنة 2022 وهذا بعد تطبيق استراتيجية الزراعة العمودية [1]، وهو أسلوب يهدف لمواجهة التصحر عبر انشاء شبكة من المزارع العمودية في مختلف انحاء السعودية.

[1] متاح على الانترنات https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx، اطلع عليه بتاريخ 01ماي 2023 على الساعة 16:00.

الشكل رقم (10): تطور الصادرات الزراعية في الجزائر خلال 2004-2023

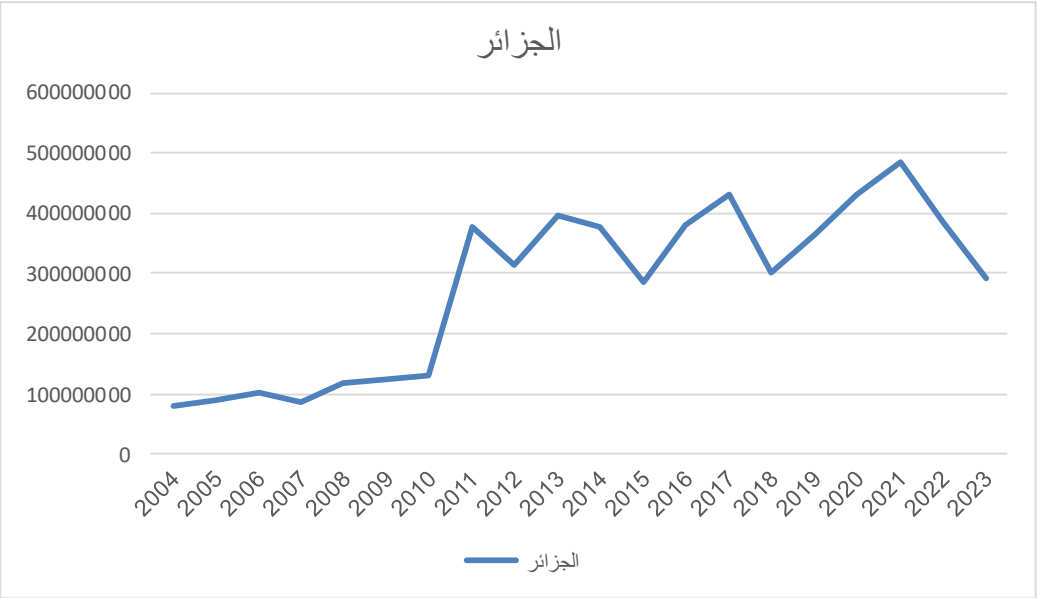

من إعداد الطالبات (الملحق رقم08) https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن الصادرات الزراعية في الجزائر خلال الفترة 2004 الى 2023 شهدت تذبذب كبير إلا أنها في ارتفاع وتحسن دائما وهذا راجع إلى الاستراتيجية الإصلاحات التي اعتمدتها الدولة الجزائرية مثل: صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز الذي أطلق 1998 ثم القرض الفلاحي وسياسة التجديد الفلاحي والريفي[1]وهذا راجع الى استراتيجية الدولة التي تسعى جاهدة الى تحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه الاستقلالية الغذائية من خلال استصلاح الأراضي باستثناء بعض الفترات التي تتناقص فيها الصادرات وهذا راجع بدرجة كبيرة الى تذبذب التساقط خلال هذه السنوات منها 2011و 2014-2015 ثم 2017-2018 و 2021-2023 .

[1] وزارة الفلاحة، برنامج التجديد الريفي والفلاحي، الجزائر 2008، ص 02، متاح على الانترنات اطلع عليه بتاريخ 16 أفريل 2025 على الساعة 13:23.

الشكل رقم (11): تطور الصادرات الزراعية في نيجيريا خلال 2004الى2023:

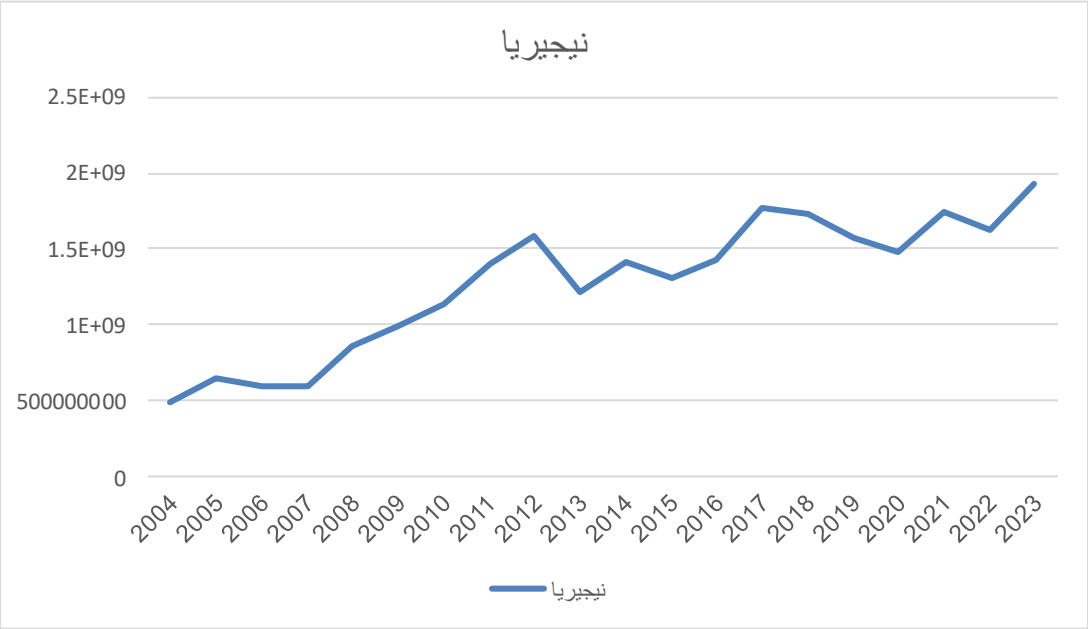

من إعداد الطالبات (الملحق رقم09)**https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK**

من خلال الشكل الذي يوضح تطور الصادرات الزراعية في نيجيريا خلال الفترة 2004الى 2023 نلاحظ ان الصادرات الزراعية في نيجيريا في تزايد مستمر إذا استثنينا بعض السنوات المتمثل في 2012-2013 و2017-2020 بسبب العوامل الطبيعة والتي حاولت نيجيريا ان تتخطاها من خلال عدة استراتيجيات انتهجتها نيجيريا لتحقيق الاكتفاء الذاتي و ومن ابرزها سياسة تنشيط الزراعة NEEDS[1] (2001-2007) والتي هدفت إلى دعم الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، وبرنامج الأمن الغذائي-2008 2010.

الذي دعم صغار المزارعين، ووسع الريّ الزراعي، ثم جاءت استراتيجية خطة الزراعة الخمسية(2016-2020) أو ما يعرف بAPP [2](خطة الأغذية الفدرالية) والتي تهدف الى التركيز على المحاصيل الغذائية الأساسية مثل الأرز، الذرة، وتقليل الواردات، خصوصاً

[1] Okechukwu Ikeanuibe، opcit، p210.

[2] متاح على الانترنات https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/05/12/planting-the-seeds-for-better-harvests-in-west-africa ، اطلع عليه بتاريخ 10ماي 2025 على الساعة 15:00.

الأرز، دعم الزراعة التجارية، تحسين سلاسل القيمة[1] هذا الإستراتيجيات ساهمت في تعزيز الصادرات الزراعية.

الشكل رقم(12): تطور الصادرات الزراعية في العراق خلال 2004الى 2023:

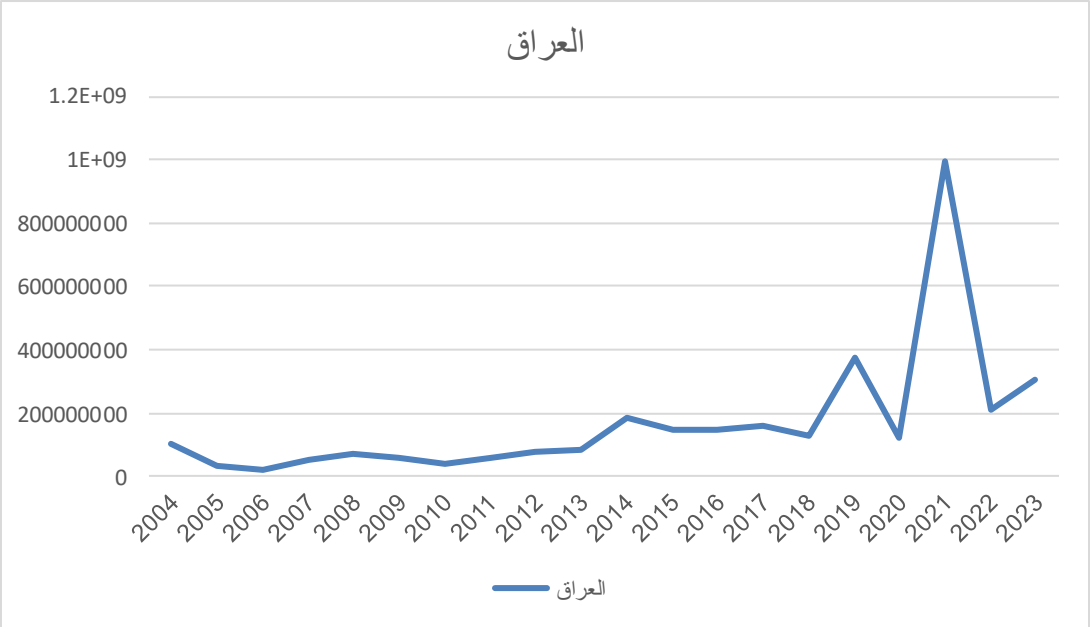

من إعداد الطالبات (الملحق رقم10)https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

من خلال التمثيل البياني الذي يوضح الصادرات الزراعية للعراق خلال 2004-2023 نلاحظ ان الصادرات الزراعية في العراق خلال الفترة الممتدة من 2003حتى 2013 ضعيف جدا وهذا راجع الى الأوضاع السياسية التي عاشتها العراق بعد احداث 2003 وسياسة الاغراق، مما انعكس على الأراضي الزراعية والفلاحين والبنية التحتية ومنه على المنتوجات الزراعية وصادرتها[2]، لتنتعش سنة 2014و تستقر حتى سنة 2018 بعد إطلاق الاستراتيجية الزراعية الوطنية التي أطلقتها وزارة الزراعة العراقية بدعم من منظمة الأغذية والزراعة(FAO) الا انها لم تحقق نتائج كبيرة بسبب الاضطرابات السياسية والتي تمثلت في

[1] مجموعة الانشطة المرتبطة المسؤولة عن توليد قيمة بدءا من مصادر الحصول على المواد الخام من الموردين وانتهاء بتسليم المنتجات إلى المستخدم النهائي، للمزيد انظر: سميحة جديدي، سعاد جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015.

[2] https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261 متاح على الانترنات اطلع عليه بتاريخ 05ماي2025 على الساعة19:00.

سيطرت "داعش" على عدة أراضي في الشمال العراقي[1]، لتبدأ الصادرات الزراعية بالتعافي بعد أن بدأت الحكومة بجهود أكبر لإعادة تأهيل القطاع الزراعي في المناطق المحررة سنة 2019ومع اجتياح جائحة كورونا العالم عادت الصادرات الزراعية الى التراجع من جديد، لكن العراق استغلت هذه الجائح من خلال زيادة الإنتاج الزراعي والتركيز عليه بعد تراجع أسعار البترول مما أدى الى تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدة منتوجات وزيادة الصادرات الزراعية لتصل بذلك الى ذروتها سنة 2021، لكن باستقرار العالم سنة 2022 وارتفاع أسعار البترول انعكس سلبا على الصادرات الزراعية العراقية فتراجعت بشكل كبير .

الشكل رقم (13): تطور الصادرات الزراعية في مصر خلال 2004-2023:

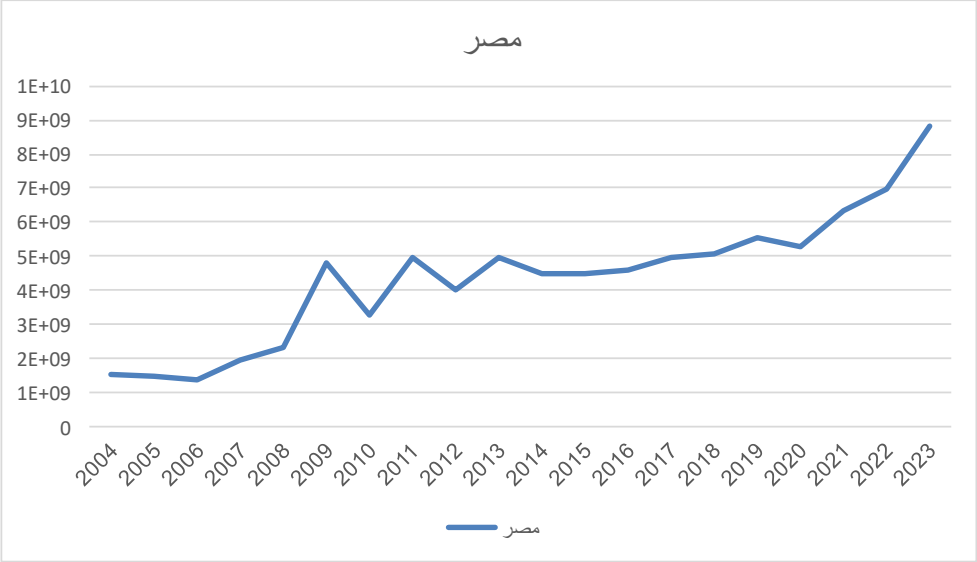

من إعداد الطالبات (الملحق رقم11)https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

انطلاقا من المنحنى البياني الذي يمثل تطور الصادرات الزراعية في مصر خلال 2004-2023 نلاحظ تذبذب في الصادرات الزراعية المصرية حيث الفترة 2004-2007 تشهد نمو تدريجي فتبدأ قيمة الصادرات الزراعية بمستوى متواضع نسبيًا وتشهد نموًا تدريجيًا خلال هذه الفترة، يشير إلى بداية توسع في قدرة مصر التصديرية الزراعية، أما الفترة 2007-2012 فتشهد تقلبات حادة فهناك ارتفاع حاد في عام 2008، يليه انخفاض كبير في عام 2009. بعد ذلك، تعود الصادرات للنمو بقوة لتصل إلى ذروة في عام 2011، ثم

[1] رقية عبد المهدي صخي، أنور محسن صكب، قياس أثر الإغراق السلعي على الامن الغذائي في العراق للمدة 2004-2018، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 46، العدد130، ص ص 83-87.

تنخفض مرة أخرى في عام 2012. هذه التقلبات مرتبطة بعوامل داخلية مثل التغيرات في السياسات الزراعية المصرية والتي تتمثل أساسا في مشروع الدلتا الجديدة[1] على الساحل الشمالي الغربي والذي ركز على استصلاح الأراضي الزراعية و تطوير بحوث الزراعة والوراثة لتحسين الإنتاجية وتفعيل الزراعة التعاقدية بين المزارعين والدولة.[2] وخلال الفترة 2012-2019تشهد الصادرات الزراعية المصرية نمو بطيء نسبيًا كما تستقر وتيرة النمو نسبيًا خلال هذه الفترة وهذا بعد استقرار الأوضاع السياسية بعد احدث 2011مما انعكس إيجابا على الصادرات الزراعية أما الفترة 2019-2023فتشهد تسارعًا ملحوظًا في نمو الصادرات الزراعية. حيث ترتفع القيمة بشكل كبير لتصل إلى أعلى مستوى في عام 2023، يشير هذا النمو القوي إلى استكمال مشروع توشكى[3] غرب النيل الذي يهدف إلى استصلاح الأراضي الصحراوية لتصبح صالحة للزراعة وتحقيق الاكتفاء الذاتي[4].

الشكل رقم (14): تطور الصادرات الزراعية الإيرانية خلال 2004الى 2023:

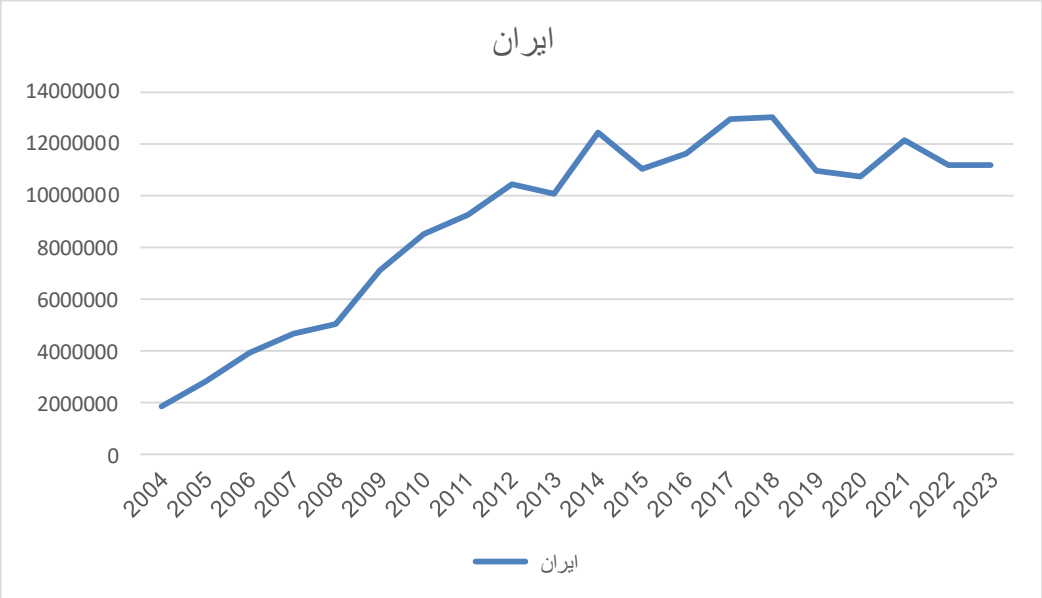

من إعداد الطالبات (الملحق رقم12)https://www.fao.org/faostat/ar/#data/MK

يوضح المنحنى البياني تطور الصادرات الزراعية في إيران خلال 2004الى 2023 حيث تشهد الفترة نمو ملحوظ حيث تبدأ قيمة الصادرات الزراعية بمستوى منخفض نسبيًا

[1] متاح على الانترنت https://moic.gov.eg/ar/sector/Agriculture/1 اطلع عليه يوم3ماي2025على الساعة 13:00.
[2] متاح على الانترنت https://beta.sis.gov.eg/ar اطلع عليه يوم 03ماي2025على الساعة15:00
[3] متاح على الانترنت https://marsad.ecss.com.eg/81699/ اطلع عليه يوم: 3ماي2025على الساعة 12:00.
[4] محمد الشحات الزعبلاوى، منيرة جلال النجار، نشوى محمد سمير شعيب، دور القطاع الزراعى فى خفض معدلات الفقر في مصر، المجلة المصرية الاقتصاد الزراعي ، مجلد 33 العدد ،2021، ص10.

وتشهد نموًا تصاعديًا قويًا خلال هذه الفترة. يصل النمو إلى ذروته الأولى في عام 2014 مما يدل على فترة ازدهار وتوسع كبير في قدرة إيران التصديرية الزراعية وفي سنة2015وهذا راجع إلى العوامل المناخية من أهمها التقلبات المناخية والجفاف تشهد الصادرات الزراعة استقرارا ملحوظ خلال 2016الى 2018 إلا أنها تعود لتتراجع في سنة 2019 وهذا بسبب العقوبات والقيود المفروضة على إيران مما إنعكس على قدرتها في التصدير وعرقل وصول منتوجاتها الى الأسواق العالمية[1] ،وفي سنة 2020تبدأ الصادرات الزراعية في التعافي والنمو مرة أخرى حتى سنة 2021 لتصل إلى ذروة جديدة يشير هذا إلى قدرة القطاع الزراعي الإيراني[2].

المبحث الثاني: التحليل القياسي لتأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرشمان):

من أجل النمذجة القياسية لموضوع الدارسة يتعين استخدام أدوات وأساليب رياضية وقياسية متقدمة لدارسة بيانات المتغيرات ومحاولة بناء نموذج يأخذ بعين الاعتبار فرضيات النماذج القياسية لتحليله.

أولا منهجية القياس الاقتصادي لبيانات السلاسل الزمنية المقطعية نماذج بانل: يعتبر القياس الاقتصادي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة العلاقة الكمية بين المتغيرات الاقتصادية، حيث يعتبر نموذج القياس الاقتصادي Econometric Modelتحديدا للفرضيات التي تصف تقريبا سلوك اقتصاد ما أو قطاع من اقتصاد ما وذلك من أجل تفسير الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بسلوكها، ولقد أخذت هذه النماذج والأدوات القياسية وتقنيات التقدير تتطور وتتجدد من أجل فهم الواقع الاقتصادي لمعرفة مدى وجود التطابق بين النظرية الاقتصادية و طبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة، من بينها نماذج البانل أو ما يصطلح عليه بيانات السلاسل الزمنية, و سوف نحاول من خلال هذا المبحث التعرف على ماهية بيانات السلاسل المقطعية (Panel Data) من أهم النماذج المستخدمة في تقديرها،

[1] متاح على الانترنت https://www.britannica.com/place/Iran/Agriculture-forestry-and-fishing اطلع عليه يوم 3ماي 2025على الساعة 23:00.

[2] متاح على الانترنت https://www.worldbank.org/en/country/iran/overview اطلع عليه يوم 4ماي 2025 على الساعة 08:75.

بالإضافة إلى اختبارات دراسة الاستقرارية وعلاقات التكامل المتزامن المطبقة، ثم نستعرض اختبارات التحديد ومعايير المفاضلة بين النماذج.

1. مفهوم نماذج بانل وأنواعه:

تعرف نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، فالبيانات الزمنية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة خلال فترة زمنية معينة[1].

المقصود ببيانات بانل هي المشاهدات المقطعية، مثل الدول أو الأسر، أو السلع... إلخ المرصودة عبر فترة زمنية معينة، أي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات بانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة[2].

ويترتب على هيكل بيانات بانل بعد مضاعف يتجلى في بعد زمني وبعد فردي معا، ما جعلها أكثر فعالية في إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة عالية، حيث أن هيكل هذه المجموعة يزيد من كمية المعلومات المتاحة انطلاقا من: البعد الفردي الذي يتعلق بالأفراد مؤسسات دول، ويرمز له عادة بـ T ويتغير من: T = 1…r البعد الزمني الذي يتعلق بالزمن متكررة لكل فرد من العينة والتي تفوق على الأقل فترتين: 2<t معناه مقطع خطي لـ N مشاهدة و T مقطع و NT مشاهدة كلية[3].

وتجدر الإشارة أن بيانات بانل تتخذ تسميات متعددة، فقد تسمى البيانات المدمجة التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا ببيانات الطويلة Longitudinal Data عندما تحتوي، على سلاسل زمنية طويلة[4].

---

[1] الجمال زكريا، اختيار نموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، العراق، العدد 21، 2012، ص 268.

[2] Terry E.Dielman، Pooled gross-Sectional and time series data analysis، Texas Christian University، USA، 1989، P12.

[3] Bruno Crepel، Nicolas Jacquement، Econométrie méthodes et applications، édition de Boeck université، France، 2010، p170.

[4] جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 326.

2. تطورات نموذج بانل: عرفت بيانات بانل جملة من التطورات في الفترة الممتدة من سنة 1805 إلى سنة 2000 وتتمثل في[1]:

- سنة 1805 الى 1809: تم استعمال بيانات بانل لأول مرة في نموذج التأثيرات الثابتة و العشوائية وطريقة المربعات الصغرى؛
- سنة 1925: دراسة تباين الاختلاف بين الآثار الثابتة والآثار العشوائية عن طريق فيشر؛
- سنة 1947: تم وضع اختبارات للمفاضلة بين نماذج الآثار الثابتة ونماذج الآثار العشوائية؛
- سنة 1966: تطبيق نماذج بانل الديناميكي في العديد من الدراسات؛
- سنة 1977: انعقاد مؤتمر يخص الاقتصاد القياسي لبيانات بانل حيث ساعد على تطوير مختلف البحوث المتعلقة بها ما انجر عنه ظهور اختبارات للمفاضلة بين النماذج؛
- سنة 1978: ظهور اختبار Hausman الذي يسمح بالمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، وظهور اختبار Hsiao الذي يهتم بدراسة تجانس معلمات نموذج بيانات بانل؛
- سنة 2000: قام Nerlove بتوضيح تحليل فيشر الذي قدمه في سنة 1925 من خلال ورقة بحثية في المؤتمر التاسع الذي تم انعقاده بجونيف المتعلق بـ Panel Data.

3. أهمية نماذج بانل: تبرز أهمية نماذج بانل من خلال المميزات التي تتمتع بها والتي تذكر منها[2]:

- يتميز تحليل بيانات البانل بكفاءة عالية وبعدد كبير من درجات الحرية، إضافة إلى تحكمها في التباين الفردي الذي يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي يؤدي إلى نتائج متحيزة؛

[1] الجمال زكريا، مرجع سابق، ص 272.

[2] فيق نزاري، هارون الطاهر، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام بيانات البانل Analyse Data Panel خلال الفترة 1921-2112، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 34، 2016، ص 65.

– تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية؛

– السماح بدراسة سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية إلى أخرى، أي إمكانية دراسة البيانات ضمن إطار حركي وهذه الخاصية تغيب عن البيانات المقطعية؛

– توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعتبر أيضا مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية؛

– الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة (Omitted variables)، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تعود عادة إلى تقديرات متحيزة (Biased estimates) في الانحدارات المفردة؛

– كذلك تبرز أهمية استخدام بيانات البانل في أنها تأخذ بعين الاعتبار ما يوصف بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ " (Unobserved heterogemeity الخاص بمفردات العينة، سواء المقطعية أو الزمنية بشكل عام تأخذ نماذج بانل صيغة الانحدار التالية :

حيث $Y_{it}= a_i+X_{it}\beta +£_{it}$

4. أنواع نماذج بانل: انطلاقا من الصيغة العامة لنماذج بانل تنقسم هذه الأخيرة إلى نماذج بانل الساكنة ونماذج بانل الديناميكية.

أ. نماذج بانل الساكنة: تأخذ نماذج بيانات بانل الساكنة ثالث أشكال رئيسية هي:

–نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطويلة، حيث تكون فيه جميع المعاملات β0 و βi ثابتة لجميع الفترات الزمنية يهمل أي تأثير للزمن أي أن النموذج التجميعي يعتبر معاملات ميل الانحدار βi والعنصر الثابت α متساوية لكل الأفراد i، بحيث يتم إهمال الآثار الفردية وكذلك الزمنية أي أن النموذج يعتبر كانحدار متعدد كما في حالة السلاسل الزمنية الفردية[1].

[1] Damodar N.Gujarati، Dawn C.Porter، Basic Econometrics، 5th edition، McGraw-Hill Irwin، New York، 2008، p594.

- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)

يكون الهدف من وراء نموذج التأثيرات الثابتة هو معرفة سلوك مجموعة بيانات مقطعية على حدى من جعل معلمة القطع β0 ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع.

- نموذج التأثيرات العشوائية Ramdom Efects Model (REM)

يتمثل نموذج ذو الأثر العشوائي في كون الثابت يتغير عشوائيا ذا تم العثور على الأثر العشوائي في كل من العامل الفردي والزمني، ويسمى هذا النموذج بنموذج ذو الخطأ المر كب μ و تتمثل طريقة التقدير الملائمة في هذا النوع من النماذج في طريقة المربعات الصغرى المعممة GLSأو عن طريق طريقة تربط بين التقدير "ما بين الأفراد Between " والتقدير "داخل الأفراد Withim[1].

ب. نماذج بانل الديناميكية:

ان النماذج الساكنة لبيانات بانل والمذكورة أعلاه، قد لا تتلاءم مع طبيعة العلاقة التوازنية طويلة الأجل التي تميز العلاقات الاقتصادية، لذلك يصبح من الضروري الاعتماد على النماذج الحركية لقياس ديناميكية العالقة وتحديد الآثار القصيرة والطويلة الأجل، فالنماذج الساكنة تفترض تساوي معالم النموذج بينما يعبر عن التباين بين المفردات أو من خلال الزمن المقاطع، بينما تتطلب نماذج بيانات البانل السماح بمزيد من التفاوت للحصول على تقديرات أكثر كفاءة واتساق وهو ما توفره النماذج الحركية، وعادة ما يتم تقدير النماذج الديناميكية لبانل بالطرق التالية:

- نموذج المربعات الصغرى:

تقوم المربعات الصغرى المحلة بالكامل على مبدأ تصحيح المعلمات من خلال التكامل المشترك بغرض التخلص Fully Modified Ordinary Least Saquares FMOLS من التحيز من الدرجة الثانية عن طريق الحصول على متوسط غير متحيز ومقارب للتوزيع الطبيعي، فيتم وفق هذه الطريقة إجراء تعديلات على المتغير المعتمد ثم تصحيح مقدرات

[1] رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 2، العدد 2، 2014، ص 155.

الطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية. وقد صممت هذه الطريقة التقدير نماذج التكامل المشترك ذات المتغيرات المستقلة، على أن تكون متغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة، وعليه يكون من الضروري إجراء اختيار الاستقرارية ثم اختبار التكامل المشترك، وتقود هذه الطريقة إلى تجاوز مشكلة الارتباط المتزامن بين الخطأ العشوائي والمتغيرات المستقلة عن طريق تصحيح تلك الأخطاء[1].

- نموذج العزوم المعممة:

تم استخدام طريقة العزوم المعممة على نطاق واسع في الأعمال التجريبية الحديثة، لا سيما في دراسات الاقتصاد الكلي والتمويل نظرا للمزايا التي تتمتع بها، فبالنسبة المقدرات نماذج بانل الديناميكية باستعمال طريقة العزوم المعممة تكون جيدة في استغلال تباين السلسلة الزمنية وحساب التأثيرات الفردية غير المرصودة، وبالتالي توفير تحكم أفضل الخصوصية كل المتغيرات التفسيرية، وهذا ما يساهم في الحصول على تغيرات متسقة وغير متحيزة ويتم التقدير وفق هذا النموذج عبر إدراج المتغير الداخلي التابع كمتغير تفسيري بعد تبطئته[2].

5. الاختبارات المستخدمة في تقدير نماذج البانل: هناك العديد من الاختبارات القياسية التي تتماشى نماذج البانل، وفيما يلي سيتم التطرق إلى بعض منها:

أ. اختبار التجانس لـ Hsiao: من الناحية القياسية يسمح لنا اختبار التجانس من فهم ومعرفة وتحديد التركيبة الخاصة بالعينات المأخوذة عند دراسة وتحليل بيانات في شكل عينات مقطعية، وذلك بهدف الوصول إلى النموذج المناسب للدراسة (تشخيص النموذج)، فهو يعمل على اكتشاف أو تجزئة مدى تساوي معاملات النموذج المدروس في البعد الفردي أو الخاص بكل عينة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن اختبار التجانس يسمح بمعرفة النموذج النظري المدروس متطابق بالنسبة لجميع العينات أو العكس أي وجود خصائص ومميزات

[1] راش حنان، صالح عياد، أثر البرامج الاستثمارية في تطوير السياحة الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية–دراسة قياسية بين تونس والجزائر–، الملتقى الوطني الخامس حول السياحة الداخلية بين الواقع والمأمول، المركز الجامعي أحمد زبانة، غليزان، 2018، ص 10.

[2] هياني رضا، يختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية –دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة 2017/2016، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 3، 2020، ص 205.

مختلفة لكل عينة، وفي سنة قام الباحث Hsiao باقتراح اختبار يسمح لنا بتعريف الحالة المدروسة ونوع النموذج الخاص بهذه العينات انطلاقا من مركباتها وخصائصها[1].

ب. اختبارات التحديد: وهي تلك الاختبارات التي يتم استخدامها من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل وذلك من مجموع الثلاث نماذج الرئيسية التي تم ذكرها سابقا، ومن بين هذه الاختبارات نذكر:

- اختبار مضاعف لاغرنج LM:

يتبع هذا توزيع كاي تربيع ذو حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف Lagrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريق المربعات الصغيرة، وينطلق هذا الاختبار من الفرضيات الآتية:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم.

- اختبار هوسمان Hausman: قام Hausman1978 باقتراح اختبار من أجل الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة وبين نموذج التأثيرات العشوائية REM، ويكون نموذج التأثيرات الثابتة أكثر ملائمة من نموذج التأثيرات العشوائية إذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أقل أو تساوي 0.05 بينما إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 0.05، فإن نموذج التأثيرات العشوائية سيكون هو الأكثر ملائمة للتقدير[2].

ج- اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك بيانات بانل: تختلف طبيعة اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك المستخدمة في بيانات بانل عن تلك الاختبارات المتبعة في حالة السلاسل الزمنية، لذلك كان لزاما التعريف بهذه الاختبارات قبل الانتقال إلى تنفيذها لدراسة تأثير الصادرات الزراعية على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية[3].

---

[1] قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة 2013/1980، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2016، ص 208.

[2] طه بن الحبيب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية خلال الفترة 2015/2005، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، 2018، ص 269.

[3] بدر شحدة سعيد حمدان، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد16، العدد، 23، 2020، ص 23.

- **اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل:** تكون السلسلة الزمنية X_t حيث: $t=1, 2, n...3$ مستقرة إذا تحققت الشروط التالي[1]:

- ثبات الوسط الحسابي: $E(x_t)=\mu$.
- ثبات قيمة التباين $V(x_t)=\delta^2$.
- للسلسلتين x_t و x_{t+k} ارتباط مشترك.

وهذا يوضح أن السلسلة الزمنية تكون ساكنة إذا كان وسطها الحسابي وتباينها ثابتين خلال الزمن، وللوصول إلى ذلك يتطلب الأمر تطبيق مجموعة من الاختبارات أهمها، اختبارات جذر الوحدة Unit Root الذي يسمح بمعرفة مدى استقراريه السلسلة الزمنية ورتبها ويعتبر اختبار جذر الوحدة في دراسة بيانات بانل إحدى أهم مراحل الدراسة القياسية، ذلك لان وجود جذر الوحدة في البيانات يمكن أن يؤدي إلى نتائج مظللة، وتتضمن الدراسات المتعلقة بجذر الوحدة لبيانات البانل جيلين من الاختبارات، تستند اختبارات الجيل الأول على فرضية: الاستقلالية بين الوحدات المقطعية، أما اختبارات الجيل الثاني فقد استغنت عن فرضية الاستقلالية وتقترح استغلال الحركات المشتركة للوحدات المقطعية وتمتاز اختبارات الاستقرارية لبيانات البانل مقارنة باختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية بوجود محتوى معلومات مقطعي وزمني معا حيث تعد مسألة الارتباط بين الأفراد الركيزة الأساسية لتقسيم الاختبارات بين الجيلين، والجدول الموالي يوضح بعض اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل:

[1] رحماني العربي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/1990، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 8، العدد 1، 2018، ص 21.

الجدول رقم (03): اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل

استقلالية الأفراد	اختبارات الجيل الأول
مواصفات متجانسة من جذر الانحدار الذاتي	
اختبار Levin et Lin 1999/1992؛ اختبار Harris et Tzavalis 1999؛ اختبار Levin -Lin –Chu 2002.	
مواصفات متجانسة من جذر الانحدار الذاتي	
اختبار Im، Pesaran et Shin1997/2002/2003؛ اختبار Maddala et Wu 1999؛ اختبار Choi 2001/1999؛ اختبار Hadri 2000.	
اختبار Henin-Jolivadt-Nguyen 2001.	اختبار تسلسلي
وجود ارتباط بين الأفراد	اختبارات الجيل الثاني
اختبارات على أساس نماذج العامل Lest based on factor models	
اختبار Bai et Ng 2001؛ اختبار Choi 2002؛ اختبار Pesaran 2003؛ اختبار Philips et Sul 2003؛ اختبار Moon et Perron 2004.	
مقاربات اخرى	
اختبار O'Connell) 1998؛ اختبار chang 2004/2002.	

Source: Christophe Hurlin، Valérie Mignon، Une synthèse de tests de racine unitaire sur données de Panel، Revue économie et prévision، CAIRN INFO (Matières à Réflexion)، France، N°(3)، 2005، P 257.

ثانيا: بناء نموذج الدراسة القياسية الملائم لتأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرشمان-هيرفندال HHI):

بعد التطرق إلى مفهوم نماذج البانل، أهميتها وأهم النماذج الأساسية لنماذج البانل، سيتم من خلال هذا الجزء تحديد النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي.

1.**تحديد متغيرات الدراسة:** من أجل النمذجة القياسية لتأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي تم استعمال بيانات سنوية من البنك الدولي واونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لكل من الاقتصاد الجزائري السعودي والايراني والعراقي والنيجيري والمصري للفترة الممتدة من 2004إلى 2023 أي 114 مشاهدة، ومن أجل ذلك تم أخذ قيمة الصادرات الزراعية[1] لكل دولة مقيمة بالدولار الامريكي بالأسعار الجارية تمثل المتغير المستقل، أما التنويع الاقتصادي فممثل بمؤشر التنويع والذي تم حسابه بالقيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي للدول محل الدراسة(مؤشر هيرشمان HHI) وهو المتغير التابع كما هو موضح في الشكل رقم3.

الشكل رقم (04) تعريف ورموز المتغيرات الاقتصادية المعتمد عليها في النموذج القياسي:

المتغير	المؤشر	رمزه	مصدره
المتغير التابع	مؤشر التنويع الاقتصادي	HHI	محسوب بالقيمة المضافة لكل قطاع في الناتج المحلي
المتغير المستقل	الصادرات الزراعية	EXPO	ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO

من اعداد الطالبات.

[1]وفقًا لتعريفات الأمم المتحدة والFAO ، تشمل الصادرات الزراعية مجموعة واسعة من السلع الغذائية وغير الغذائية التي يتم إنتاجها من خلال الأنشطة الزراعية (بما في ذلك المحاصيل والثروة الحيوانية ومنتجاتها) ويتم بيعها وشحنها إلى دول أخرى.

2.**تحديد عينة الدراسة القياسية:** يتكون مجتمع دراستنا من الدول المنتجة والمصدرة للنفط، ولكن لن نركز على دراستها كلها بل نقتصر فقط على أهمها، حيث ركزنا على 6 دول نفطية فقط، واختيار عينة الدراسة التي تم إدراجها فقد اعتمدنا على معيار محدد والمتمثل في اعتماد هذه الدول على النفط كمصدر اول في إيراداتها وبروز القطاع الزراعي كرافد محتمل لتحقيق التنويع الاقتصادي ويوضح الجدول رقم 4 ترميز هذه الدول.

الجدول رقم 05 ترميز الدول محل الدراسة:

الرمز	البلد	الرقم
NIG	نيجيريا	1
DZA	الجزائر	2
EGY	مصر	3
KSA	السعودية	4
IRN	إيران	5
IRQ	العراق	6

3- وصف نموذج الدراسة:

من أجل معرفة تأثير الصادرات الزراعية محل الدراسة على التنويع الاقتصادي، تم الاعتماد في الدراسة القياسية على نماذج بانل (Panel data Models)، إذ يأخذ نموذج الدراسة الصيغة الرياضية التالية:

$$hhi_t = \alpha_0 + \beta_{it1} Agr_{i1} + \sum \varepsilon_{it}$$

hhi_t: التنويع الاقتصادي ويمثل المتغير التابع للدراسة؛

α_0: تمثل الثابت؛

βit:معاملات النموذج i للفترة t؛

Agr_{i1}: يمثل المتغير المستقل للدراسة (الصادرات الزراعية)؛

εit: يمثل المتغير العشوائي، حيث يرمز i إلى الدولة، وt للفترة الزمنية.

4- تقدير النموذج القياسي للدراسة وتحليله:

نظرا للإشكالية المطروحة في الدراسة والأهداف المتوقعة من الدراسة، والتي تتمحور بشكل رئيسي حول قياس أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي في الدول الستة في الأجل القصير والطويل، وعدد الدول (6) محل الدراسة أقل من عدد السنوات (19) تم اختبار نموذج بانل الديناميكي لقياس هذه الدراسة.

قبل دراسة العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المعتمدة في نموذج الدراسة وجب أولا تشخيص النموذج والبيانات المستخدمة، وذلك من خلال تحديد درجة استقرارية كل سلسلة زمنية مقطعية لكل متغير من متغيرات الدراسة، من خلال مجموعة من اختبارات الاستقرارية الخاصة بنماذج بانل والتي سبق وأن أشرنا إلى بعضها عند تقديم الجانب النظري لنماذج بانل، حيث يتم الحكم على استقرارية السلسلة بناء على توافق أغلب الاختبارات هذا من جهة، ومن جهة ثانية سيتم اختبار علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في الأجل الطويل.

أ- الاختبارات التشخيصية:

تتمحور الاختبارات التشخيصية كما اسلفنا الذكر حول دراسة الاستقرارية واختبارات التكامل المشترك وهو ما سيتم تحليله في الأجزاء الموالية حيث سيتم التركيز على نقطتين رئيسيتين لتحديد النموذج القياسي الملائم لدراسة أثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي في الدول الستة خلال الفترة (2004-2023) وهما: اختبارات الاستقرارية الخاصة بنماذج بانل، اختبار KAO للتكامل المشترك.

- **دراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية:** سيهتم هذا العنصر بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المقطعية لمتغيرات النموذج باستخدام الاختبارات الأربعة الخاصة بهذا النوع من البيانات وهي: (Im ،ADF- Fisher Chi-square ; Pp-Fisher Chi-square ; Persaran ans Shin W-stat Lin (& Chu t ،Fisher Chi-square ; Levin

$$\begin{cases} H0 \text{ .... السلسلة الزمنية غير مستقرة} \\ H1 \text{ .... السلسلة الزمنية مستقرة} \end{cases}$$

اختبارات الاستقرارية عند المستوى: يوضح الجدول الموالي نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج عند المستوى:

الجدول رقم (6): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات النموذج عند المستوى.

الاختبار		EXPO	HHI
		V-STAT	V-STAT
Pesaran and ،Im Shin W-stat	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	1.84568	−0.87550
PP - Fisher Chi-square	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	*41.8543	12.1051
ADF - Fisher Chisquare	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	* 37.6791	8.35429
Lin & Chu ،Levin t*	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	−3.14195	−0.96738
*معنوي عند مستوى الدلالة 5%			

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج .Eviews.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

فيما يخص متغير أثر الصادرات الزراعية ظهرت نتائج اختبار ، Im stat-W Shin and Pesaran عدم استقرارية السلسلة الخاصة بهذا المتغير لان القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذا الاختبار أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي قبول فرضية العدم عند مستوى المعنوية 5%، في المقابل تم رفض فرضية العدم بالنسبة للاختبارات الثلاثة الباقية Lin & Chu t،Fisher Chi-square ; ADF - Fisher Chi-square ; Levin لان قيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية هذه الاختبارات أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن اعتبار متغير أثر الصادرات الزراعية متكامل من الدرجة (0)؛

من جهة أخرى أظهرت نتائج كل الاختبارات عدم استقرارية مؤشر التنويع الاقتصادي عند المستوى، الأمر الذي يستوجب إجراء الفروقات الأولى والتأكد من استقراريه هذا المتغير مرة أخرى.

– اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأولى: يظهر الجدول الموالي نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغير مؤشر التنويع الاقتصادي بعد أخذ الفروق الأولى.

الجدول رقم (7): نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغير مؤشر التنويع الاقتصادي عند الفرق الأول.

الاختبار		HHI
		V-STAT
Pesaran and Shin ،Im W-stat	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	*−2.61997
PP - Fisher Chi-square	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	*23.1694
ADF - Fisher Chisquare	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	*48.8550*
Lin & Chu t*،Levin	وجود قاطع واتجاه عام فرديين	0.51650
معنوي عند مستوى دلالة 5%		

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج .Eviews.

بعد إجراء الفروقات الأولى يمكن قبول الفرضيات البديلة والتي تنص على استقرار متغير مؤشر التنويع الاقتصادي، لأن القيم الإحصائية لأغلبية الاختبارات المعتمدة للتحقق من شرط الاستقرارية كانت معنوية عند مستوى الدلالة (5%).

وما يمكن استنتاجه من خلال اختبارات الاستقرارية السابقة فهناك احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وبالتالي سيتم في الخطوة الموالية التأكد من فرضية التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

- اختبارات التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة:

بهدف التأكد من وجود أو غياب علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج المعد للدراسة والخاص بأثر الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي في دول العينة، تم الاعتماد على أشهر الاختبارات لقياس هذه العلاقة بناء على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة الديناميكية لنماذج بانل، وبالتالي التدقيق في هذه النقطة لأنها تمثل عنصرا أساسيا في تحديد الأسلوب المناسب لمعالجة نماذج الدراسة، وهذا الاختبار هو: اختبار Kao و يرتكز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0 \ldots \text{عدم وجود علاقة تكامل مشترك} \\ H1 \ldots \ldots \text{وجود علاقة تكامل مشترك} \end{cases}$$

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار Kao للتكامل المشترك

Kao Résiduel Cointegration Test	ADF	t-Statistics	Prob.
		-1.716641	0.0430

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج .Eviews.

بالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن قبول الفرضية البديلة وذلك بناء على اختبار (Kao) للتكامل المشترك حيث: *Kao* $(T_{stat})=-1.71$، بقيمة احتمالية 0,0430 وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، فبناء على هذا الاختبار توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المدرجة في النموذج.

ب- تقدير النموذج باستخدام طريقة MG و PMG:

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة اتضح أنها مزيج بين سلاسل زمنية مقطعية متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وأخرى متكاملة من الدرجة I(0) مع تحقق شروط وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وعليه تعتبر منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة لبيانات بانل (ARDL-Panel) هي أكثر تقنية ملائمة للدراسة، حيث قدم Persan) وshin and Smith 1999) طريقتين ضمن هذا الإطار تعرف الطريقة الأولى بمقدرة وسط المجموعة (MG) أما الطريقة الثانية فيطلق عليها مقدرة وسط المجموعة المدمجة (PMG) والجدول الموالي يوضح نتائج تقدير نموذج الدراسة بالاعتماد على المنهجية سالفة الذكر، من خلال تقدير العلاقة في الأجلين الطويل والقصير.

الجدول رقم (9): يوضح تقدير النموذج باستخدام طريقة PMG و MG

طرق التقدير			
وسط المجموعةMG	وسط المجموعة التجميعيةPMG	المتغيرات	التقديرات
21.21 (0.56)	211.27 *(0.02)	EXPO	تقديرات الأجل الطويل
0.31 *(0.00)	−0.77 (*0.01)	ECT	معامل حد تصحيح الخطأ
−27.25 *(0.02)	−27.01 *(0.01)	EXPO	تقديرات الأجل القصير
−1492.32 (0.39)	78.69 (0.73)	C	
*معنوي عند 1%، **معنوي عند 5%، ***معنوي عند 10%			

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14 .

حيث نلاحظ من خلال الجدول مايلي:

- **في الأجل الطويل:** بناء على طريقة تقدير MG نجد أن المعامل موجب 21,21 وهو غير معنوي 0,1<0,56 أي انه وفق طريقة MGليس للصادرات الزراعية تأثير معنوي على التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل, في حين أظهرت طريقة PMG معنوية متغير الصادرات الزراعية أي اذا تغيرت الصادرات الزراعية بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير في التركيز الاقتصادي ب 211،27وحدة هذا يعني زيادة في التركيز أي أن الصادرات الزراعية تزيد من التركيز الاقتصادي على المدى الطويل, مع معامل خطأ −0,77% معنوي عند 1% وهو مؤشر قوي على وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة توازنية طويلة الاجل) أي حوالي 77% من أي اختلال في التوازن يتم تصحيحه في الفترة التالية وهذا يعني ان المتغيرات تميل للعودة نحو التوازن طويل الاجل بعد حدوث صدمات.

- **في الأجل القصير:** بناء على طريقة تقدير MGنجد أن متغير الصادرات الزراعية كان معنوي عند 5% ومعامل −27,25 أي عند ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية بوحدة واحدة سينخفض مؤشر التنوع الاقتصادي ب27,25وحدة أي زيادة في التنويع مما يعني ان

الصادرات الزراعية تساهم في دعم التنويع الاقتصادي على المدى القصير، كما نجده أيضا في طريقة PMG أظهرت معنوية متغير الصادرات الزراعية عند 5% بمعامل −27,01 وهذه النتيجة مشابهة جدا لنتائج PMG أي انه بزيادة قيمة الصادرات الزراعية بوحدة واحدة ينخفض المتغير التابع الممثل في مؤشر هيرشمان بمقدار 27,01 وبما أن انخفاض مؤشر HHIيعني زيادة في التنويع هذا يدل على أن الصادرات الزراعية تساهم في دعم التنويع على المدى القصير وهذه نتيجة إيجابية تتوافق مع عدة دراسات سابقة.

ج- المفاضلة بين النموذجين:

من أجل المفاضلة بين النموذجين سنعتمد على اختبار Hausman وذلك وفق الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H0 \ldots\ldots\ldots\ldots PMG \text{هو النموذج الملائم} \\ H1 \ldots\ldots\ldots\ldots MG \text{هو النموذج الملائم} \end{cases}$$

نتائج الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (10): يوضح نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية P-Value
Hausman	9.11	0.07

المصدر: من إعداد الطلبات بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 14 .

- من الاختبار نجد أن القيمة الاحتمالية للاختبار بلغت (0.07) وهو أكبر من القيمة الحرجة (0.05) مما يدفعنا إلى قبول الفرض المعدومة H_0 أي أن نتائج تقديرات طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG هي الملائمة.

- من النتائج السابقة توصلنا إلى أن طريقة المقدرات PMG هي الأنسب في دراسة نموذج البانل الديناميكي، ومن أجل التعرف على إذا ما كانت متغيرات تؤثر على دعم التنويع الاقتصادي في دول العينة في الأجلين الطويل والقصير ومعرفة من خلال حد تصحيح الخطأ سرعة تعديل المتغير التابع نحو العلاقة التوازنية.

يمكن كتابة النموذج في الاجل القصير كمايلي:

$$\boldsymbol{hhi_t = 78,69 - 27,01 Agli1 + \sum \varepsilon_{it}}$$

5- تحليل النتائج:

حسب نتائج نموذج بانل الديناميكي نجد أن متغير الصادرات الزراعية يؤثر على مؤشرات التنويع الاقتصادي إيجابا حيث كلما زادت قيمة الصادرات الزراعية بوحدة واحدة يزيد تركيز التنويع ب 211,27 وحدة، كما أظهرت نتائج التقدير وفق طريقة (PMG) معنويات المعلمة المقدرة عند مستوى الدلالة 5% في الاجل الطويل، ومن جهة أخرى وفي الأجل القصير اتضح أن زيادة الصادرات الزراعية تؤثر بشكل عكسي بمعنى انه عند زيادة الصادرات الزراعية بوحدة واحدة سوف يتراجع التنويع الاقتصادي ب 27،01 وحدة، كما أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير ظهرت دالة من الناحية الإحصائية في النموذج المقدر بطريقة PMG، هذه النتائج متناقضة ويمكن تفسيرها بناء على خصوصيات عينة الدراسة والمتمثلة في كونها اقتصاديات المورد الواحد، حيث إن استراتيجيات دعم الصادرات الزراعية قد تكون ناجحة في إحداث تغييرات إيجابية سريعة ومحدودة في الاجل القصير، ولكنها لا تزال غير كافية لإحداث تحول هيكلي واسع النطاق يقلل من التركيز الاقتصادي على المدى الطويل في هذه الدول النفطية.

معامل تصحيح الخطأ يحقق الشرطين الكافي واللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجع أو الجذب نحو التوازن من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف إلى مساره التوازني، أما الشرط اللازم فهو معنوي (غير معدوم) لأن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من القيمة الحرجة (0.05) وتمثل قيمة معامل تصحيح الخطأ (-0.77) نسبة أخطاء الأجل القصير التي يكمن تصحيحها في وحدة الزمن من أجل الرجوع إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من أجل معالجة الانحراف في متغيرات الدراسة هي: 3.22=1/0.31بالتقريب ثلاثة سنوات.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تحليل أثر الصادرات الزراعية (EXPO) على التنويع الاقتصادي، ممثلاً بمؤشر HHI (حيث يشير ارتفاعه إلى زيادة التركيز الاقتصادي)، في دول العينة خلال الفترة2004–2023 حيث استخدامنا بيانات بانل لتقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات, وقبل تقدير النماذج، تم إجراء اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات قيد الدراسة عند المستوى فأظهرت النتائج أن متغير الصادرات الزراعية (EXPO) مستقر عند المستوى، بينما متغير مؤشر التنويع الاقتصادي (HHI) غير مستقر عند المستوى(يحتوي على جذر وحدة) هذه النتائج أشارت إلى الحاجة إلى استخدام نماذج تأخذ في الاعتبار خاصية عدم الاستقرار في بعض المتغيرات، مثل نماذج التكامل المشترك نظراً لوجود متغير غير مستقرة، لذلك تم إجراء اختبار كاو للتكامل المشترك المتبقي للتحقق مما إذا كانت المتغيرات تتحرك معًا في الأجل الطويل بطريقة توازنيه فأظهرت نتائج اختبار كاو أن القيمة الاحتمالية (.Prob)كانت 0.0430، وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 هذا يعني رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك، وبالتالي تأكيد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات في النموذج ,وبناءً على وجود التكامل المشترك، تم الانتقال إلى تقدير نماذج PMGوMG ، وهما نموذجان مناسبان لتحليل العلاقات طويلة وقصيرة الأجل في بيانات البانل المتكاملة بشكل مشترك وللمفاضلة بين النموذجين، تم إجراء اختبار هاوسمان، والذي يختبر ما إذا كانت معاملات الأجل الطويل متجانسة عبر الوحدات فأظهرت نتائج اختبار هاوسمان أن القيمة الاحتمالية (P–Value) كانت 0.07وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05، لذلك لم يتم رفض الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس معاملات الأجل الطويل وبناءً على ذلك، تم قبول نموذج (Pooled Mean Group) PMG كنموذج مفضل لتقدير العلاقة بين أثر الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي، وذلك لأنه يوفر تقديرات متسقة وفعالة في ظل افتراض تجانس معاملات الأجل الطويل.

وقد أظهرت نتائج PMGوجود علاقة طردية بين الصادرات الزراعية ومؤشر التنويع الاقتصادي في الاجل الطويل, ووجود علاقة عكسية بين المتغيرين في الاجل القصير.

خاتمة

خاتمة

يعتبر القطاع الزراعي القلب النابض للاقتصاد في أي دولة على مستوى العالم، إذ يتسم هذا القطاع بأهمية بالغة في الاقتصاد العالمي سواء من خلال الإنتاج المحلي أو من خلال مساهمته في الصادرات. حيث تلعب صادراته دورّ حيويا في المنظومات الاقتصادية للدول فتسهم في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية من جهة وتساعد في تصريف فائض الإنتاج المحلي من جهة أخرى، مما ينعكس ايجابا على التنويع الاقتصادي ومنه معدلات النمو الاقتصادي.

من خلال هذه الدراسة حاولنا قياس أثر الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي في مجموعة من الدول النفطية خلال الفترة 2004-2023من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة حول مدى تأثير الصادرات الزراعية على مؤشر التنويع الاقتصادي، وفيما يلي سنستعرض أهم نتائج البحث والتوصيات المقترحة وختمنها بعرض آفاق الدراسة.

*** اختبار الفرضيات:**

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، وكمحاولة للإجابة عليها تم وضع مجموعة من الفرضيات التي سبق ذكرها، ومن خلال الفصلان تم اختبار هذه الفرضيات حيث:

- **الفرضية الأولى:** تتطور قيمة الصادرات الزراعية بشكل كبير في دول العينة؛ خاطئة؛ حيث أن الصادرات الزراعية في دول العينة مازالت مرتبطة بشكل كبير بالعوامل المناخية الطبيعية مما جعلها في حالة تذبذب مستمر رغم الإصلاحات التي انتهجتها هذه الدول للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي, ومركزة في أنواع محددة من المنتوجات الزراعية التي كانت أغلبها مواد خام مما انعكس بشكل معاكس على التنويع وهو ما اثبتته الدراسة القياسية لنموذج PMGفي الأجل الطويل حيث اشارت النتائج إلى أن تأثير الصادرات الزراعية على التنويع في المدى البعيد طردي أي كلما زادت الصادرات الزراعية زاد تركيز التنويع الاقتصادي؛

- **الفرضية الثانية:** استطاعت دول العينة تحقيق التنويع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة؛ خاطئة؛ اذ لم تتمكن دول العينة من الخروج من الأحادية حيث لا تزال تعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات وهو ما أثبته مؤشر التنويع المتمثل في مؤشر هيرشمان؛

-**الفرضية الثالثة:** توجد علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والتنويع في دول العينة؛ اثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي فحسب نموذج PMG وجدنا انه توجد علاقة عكسية بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي في الأجل القصير, أما في الأجل الطويل فتوجد علاقة طردية بين الصادرات الزراعية والتنويع الاقتصادي-صحيحة- وهذا ما يمكن تفسيره كما يلي:

-التركيز على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل التصديرية:

في الأجل القصير (كلما زادت الصادرات الزراعية قل التركيز أي زاد التنويع -تأثير إيجابي على التنويع-): عندما تبدأ الدول محل الدراسة بتشجيع الصادرات الزراعية، حتى لو كانت تركز على محصولين أو ثلاثة (مثل التمور، أو الخضروات في بيوت محمية)، فإن هذا يضيف مصدرًا جديدًا للدخل خارج النفط، وهذا في حد ذاته يعتبر خطوة نحو التنويع. فزيادة الصادرات من هذه المحاصيل "الجديدة" (بالنسبة للاقتصاد النفطي) ستخفض مؤشر التركيز HHI بشكل مبدئي، لأنها تضيف قطاعًا (أو منتجًا) لم يكن له مساهمة كبيرة سابقًا؛

الأجل الطويل (كلما زادت الصادرات الزراعية زادالتركيز أي قل التنويع -تأثير سلبي على التنويع / زيادة التركيز-) :مع مرور الوقت، وباستمرار سياسة دعم نفس المحاصيل القليلة، سيتحول هذا "التنويع" المبدئي إلى تركيز زراعي جديد بعبارة أخرى، يصبح القطاع الزراعي نفسه مركزاً على عدد قليل من المنتجات الموجهة للتصدير, هذا التركيز الجديد داخل القطاع الزراعي لا يؤدي إلى تنويع أوسع للاقتصاد الكلي، بل يزيد من مساهمة هذه المنتجات الزراعية المحددة في إجمالي الصادرات أو الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل الاقتصاد يعتمد على النفط و"على قليل من المنتجات الزراعية" بدلاً من تنوع أوسع. وبالتالي، يعود مؤشر HHI للارتفاع (أو يستمر في الارتفاع)، مشيراً إلى زيادة التركيز الكلي؛

-غياب سلاسل القيمة المضافة الزراعية:

في الأجل القصير :زيادة الصادرات الزراعية في شكل مواد خام أو منتجات أولية (مثل بيع الفواكه أو الخضروات مباشرة), هذا يساهم في إيرادات سريعة ويعطي دفعة أولية للتنويع؛

في الأجل الطويل :إذا لم تتطور الصناعات التحويلية الزراعية (الصناعات الغذائية، التعبئة، التغليف، التصنيع المتقدم) بشكل كافٍ وموازٍ لنمو الصادرات الزراعية الخام، فإن هذه الصادرات لن تولد تأثيرات مضاعفة كافية في قطاعات اقتصادية أخرى, فالاقتصاد يظل يعتمد على بيع السلع الأولية (النفط والمنتجات الزراعية الخام)، مما يحد من التنويع الهيكلي الأعمق وبالتالي، يرتفع HHI على المدى الطويل لأن القطاعات المصنعة لا تنمو لتنويع الاقتصاد؛

-الاعتماد على التقنيات كثيفة رأس المال وليس العمالة:

في الأجل القصير :الاستثمار في الزراعة الحديثة (مثل البيوت المحمية الكبيرة، الري بالتنقيط) لزيادة الصادرات يخلق فرص عمل فورية ويزيد النشاط الاقتصادي؛

في الأجل الطويل :إذا كانت هذه التقنيات تعتمد بشكل كبير على رأس المال المستورد أو على العمالة الوافدة بدلاً من توفير فرص عمل واسعة للمواطنين وتطوير صناعات محلية داعمة، فإن أثرها على تنويع قاعدة المهارات والتوظيف والإنتاج المحلي يكون محدودًا, هذا يقلل من المساهمة في تنويع الاقتصاد الكلي على المدى الطويل؛

-طبيعة سياسات الدعم:

في الأجل القصير :سياسات الدعم الحكومي الموجهة لزيادة الإنتاج التصديري بشكل سريع، تؤدي إلى نتائج إيجابية فورية؛

في الأجل الطويل :إذا كانت هذه السياسات لا تركز على بناء قدرات تنافسية مستدامة، ولا تشجع الابتكار والتنوع في الإنتاج الزراعي، سوف لن تؤدي إلى تحول هيكلي حقيقي يقلل

من التركيز الاقتصادي العام, بل ستستمر الدول في الاعتماد على دعم حكومي مكلف لقطاعات زراعية محددة دون تحقيق تنويع حقيقي؛

-ظاهرة "المرض الهولندي" المعدلة":

على الرغم من أن المرض الهولندي التقليدي يرتبط بالنفط، إلا أن هناك شكلًا معدلاً له يحدث عندما يؤدي ازدهار قطاع معين (هنا، الصادرات الزراعية المتخصصة) إلى ارتفاع العملة المحلية أو جذب الموارد بعيدًا عن قطاعات أخرى محتملة للتنويع، مما يعيق نموها.

* **نتائج الدراسة:** توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1. وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات:

أكد اختبار كاو للتكامل المشترك إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الزراعية (EXPO) ومؤشر التنويع الاقتصاد(HHI) حيث 0,05> 0.0430 = P-Value) هذا يعني أن المتغيرات تتحرك معًا نحو توازن مستقر على المدى الطويل، على الرغم من تقلباتها في الأجل القصير.

2. اختيار نموذج PMG كنموذج مفضل:

بناءً على اختبار هاوسمان للمفاضلة بين نموذج PMGوMGحيث كانت النتائج P-Value=0.07>0.05)فتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض تجانس معاملات الأجل الطويل, هذا يشير إلى أن نموذج Pooled Mean Group (PMG) هو الأنسب لتقدير العلاقات، لأنه يقدم تقديرات أكثر كفاءة في ظل هذه الفرضية، ويسمح باختلاف الديناميكيات قصيرة الأجل بين الدول.

3. تأكيد آلية تصحيح الخطأ في نموذجPMG :

أظهر معامل حد تصحيح الخطأ (ECT) في نموذج PMG قيمة سالبة ومعنوية (-0.77، معنوية عند 1%), هذه نتيجة حاسمة تؤكد وجود آلية قوية لتصحيح الأخطاء، حيث يتم تصحيح حوالي 77% من أي انحراف عن التوازن طويل الأجل في الفترة التالية هذا يعزز من موثوقية العلاقة التوازنية المكتشفة.

4. تأثير الصادرات الزراعية على التنويع الاقتصادي يتباين بين الأجلين القصير والطويل:

في الأجل القصير وفقاً لنموذج PMG للصادرات الزراعية أثر عكسي (سالب) ومعنوي على مؤشر HHI (-27.01، معنوي عند 1%). بما أن ارتفاع HHI يعني زيادة التركيز (وانخفاض التنويع)، فإن الأثر السالب يعني أن زيادة الصادرات الزراعية تساهم في دعم التنويع الاقتصادي على المدى القصير في الدول النفطية؛

في الأجل الطويل وفقاً لنموذج للصادرات الزراعية أثر طردي (موجب) ومعنوي على مؤشر HHI(211.27، معنوي عند 10%) هذا يشير إلى أن زيادة الصادرات الزراعية تساهم في زيادة التركيز الاقتصادي (أي تقلل من التنويع) على المدى الطويل؛

يعكس هذا التباين في تأثير الصادرات على التنويع الاقتصادي أن جهود التنويع الزراعي في الدول الريعية تكون شكلية وسطحية في الأجل الطويل؛ أي أنها تركز على زيادة الإنتاج والتصدير لعدد محدود من المنتجات (التي تعتمد على تقنيات كثيفة رأس المال وعمالة وافدة)، دون أن تنجح في بناء سلاسل قيمة مضافة عميقة، أو تطوير صناعات زراعية تحويلية واسعة، أو خلق روابط اقتصادية قوية مع قطاعات أخرى، أو تنويع حقيقي داخل القطاع الزراعي نفسه, هذا يؤدي إلى تركيز زراعي جديد يحد من التنويع الكلي للاقتصاد، كما يشير إلى تحديات مرتبطة بـ "المرض الهولندي المعدلة" في سياق هذه الاقتصادات.

*** التوصيات:**

من أجل تحقيق نتائج ايجابية من الصادرات الزراعية في دعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب الناتجة عنها وضمان انعكاسها على التنمية الاقتصادية، خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

– لتحقيق التنويع والخروج من الريعية يتعين على دول العينة تحسين جودة المؤسسات خاصة الحكومية من خلال القضاء على الفساد، وتعزيز الشفافية وتقوية آليات الرقابة، مع ضرورة إشراك جميع أطياف المجتمع المختصة في وضع إستراتيجية للتنويع الاقتصادي خاصة من قبل الباحثين والأساتذة في هذا المجال؛

– التكامل التجاري الإقليمي وسيلة أيضا لتطوير الصادرات الزراعية وتحقيق مكانة اقتصادية عالمية مؤثرة في العلاقات الاقتصادية وحتى السياسية؛

– يعتبر العامل البشري هو المحرك الأساسي للقطاع الزراعي لذلك على دول أن تراعي هذا العنصر سواء من الناحية التكوينية، أو وسائل التواصل بينه وبين السلطات الحاكمة مع مراعاة الدعم المادي والمعنوي لهذه الفئة الفاعلة في الاقتصاد.

*** آفاق البحث:**

لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة، ويبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حوله مثل :

– سبل إدارة الإيرادات النفطية ومدى دعمها للتنويع؛

– أثر الصادرات غير النفطية في دعم التنويع الاقتصادي.

– كيف يؤثر التنويع الاقتصادي بدوره على تطور القطاع الزراعي وقدرته التصديرية.

ختاما فإن بحثنا هذا ما هو إلا دراسة لجانب واحد لموضوع واحد من عدة مواضيع، نتمنى أن نكون قد وفقنا للإلمام ببعض جوانبه.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية:

*** الكتب:**

01. ضياء النارزو، أهم القضايا الموارد الاقتصادية والتنويع الاقتصادي، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص 199.

02. مايح شبيب الشمري، احمد عبد الرزاق البكري، عدنان داود العذاري، عادل سلام الهاشمي، الدولة الريعية وسياسات تنويع الاقتصاد، دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2018.

*** الرسائل والأطروحات العلمية:**

1. بالعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراسية، ادرار، 2018.

2. باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة ، 2015.

3. باهي وفاء، تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، قسم العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2022.

4. بودربالة فايزة، إشكالية تحويل الإدخار إلى استثمار في الاقتصاديات الريعية حالة الجزائر 2000–2014، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.

5. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013.

6. سلمى بيطاط، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصادق بن يحي، سطيف، 2024.

7. سلمى بيطاط، أثر التنويع الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل ، 2024.

8. صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية، دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة2000– 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014.

9. قليل زينب، تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات بانل في الفترة 2013/1980، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان، 2016.

10. سميحة جديدي، سعاد جرمون، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015.

11. مخلوفي الزوبير، دراسة قياسية تحليلية لتأثير القطاع الزراعي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية خلال (1990–2018)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2002.

12. مروة خضير سليمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضروريات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2015.

13. نوي نبيلة، أثر التنويع الاقتصادي على استدامة التنمية الاقتصادية في الدول النفطية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2017.

*** المجلات:**

1. باهي موسى، روابنية كمال، استراتجية التنويع الاقتصادي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة حالة الاقتصاديات العربية النفطية، مجلة التواصل في الاقتصاد والادارة والقانون، المجلد 25 ، العدد 03، 2019.

2. بدر شحدة سعيد حمدان، التطور المالي وأثره على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد16، العدد، 23، 2020.

3. بن بالي هند، بوحيضر رقية، أثر الصادرات الزراعية على النمو الاقتصادي في الدول العربية النفطية خلال الفترة 1990–2019، مجلة دراسات اقتصادية ، الجلد 22، العدد01، 2022 .

4. بوخرص عبد الحفيظ، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 10، العدد 01، جامعة أم البواقي ، 2023.

5. الجمال زكريا، اختيار نموذج في نماذج البيانات الطويلة الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل، العراق، العدد 21، 2012.

6. خالد مصطفى، القطاع الزراعي في الجزائر ومدى مساهمته في دعم التنويع الاقتصادي للفترة 2001–2008 ، مجلة التنويع الاقتصادي، ورقلة، 2022.

7. رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس، المدية، المجلد 2، العدد 2، 2014.

8. رحماني العربي، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2015/1990، مجلة أبعاد اقتصادية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، المجلد 8، العدد 1، 2018.

9. رقية عبد المهدي صخي، أنور محسن صكب، قياس أثر الإغراق السلعي على الامن الغذائي في العراق للمدة 2004–2018، مجلة الادراة والاقتصاد، مجلد 46، العدد130.

10. سالم عبد الحسن، مصعب عبد العالي ثامر حسين، الاقتصاد العراقي في ظل الهيمنة الريعية ومتطلبات التنويع الاقتصادي للمدة 2003–2015 ، مجلة الاقتصاد الخليجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية،مجلد3، العدد 34،2017،

11. صباغ رفيقة، التنويع الاقتصادي إستراتيجيات لما بعد البترول، مجلة أوراق اقتصادية، المجلد 4، العدد 1، جامعة سيدي بلعباس، 2020.

12. ضيف أحمد، عزوز احمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 4 ، العدد 19 ، 2018.

13. طه بن الحبيب، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية، دراسة قياسية خلال الفترة 2005/2015، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، المجلد 5، العدد 1، 2018.

14. عبد الحكيم عليلي وفريدة عزازي، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر (1972-2018)، مجلة دراسات الاقتصاد والتجارة المالية، المجلد 9، العدد1، سنة 2020.

15. عوض خطيب ممدوح، أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي، المجلة العلمية للعلوم الإدارية، الكويت، 2011، ص 207.

16. غلاب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، جامعة غرداية، 2017.

17. فيق نزاري، هارون الطاهر، أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي في دول جنوب المتوسط باستخدام بيانات البانل Analyse Data Panel خلال الفترة 1921-2112، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، العدد 34، 2016.

18. محمد الشحات الزعبلاوى، منيرة جلال النجار، نشوى محمد سمير شعيب، دور القطاع الزراعى فى خفض معدلات الفقر فى مصر، المجلة المصرية الاقتصاد الزراعي ، مجلد 33 العدد ،2021.

19. محمد بوضياف، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي، المجلد 10، العدد1، جوان2023.

20. محمد كريم قروف، قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014) ، مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 9، العدد 2 ، جامعة غرداية، 2016.

21. هياني رضا، يختي فريد، الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في الدول العربية – دراسة قياسية باستخدام نماذج بانل الديناميكي خلال الفترة 2016/2017، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المجلد 10، العدد 3، 2020.

ملتقيات:

1. راش حنان، صالح عياد، أثر البرامج الاستثمارية في تطوير السياحة الداخلية لتحقيق الميزة التنافسية-دراسة قياسية بين تونس والجزائر-، الملتقى الوطني

الخـامس حـول السـياحة الداخليـة بـين الواقـع والمـأمول، المركـز الجـامعي أحمـد زبانـة، غليزان، 2018.

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

1. Adams Hassan Muhammed، the role of agriculture in the economie diversification of the Nigerian economy (1980-2016)، Bullion، vol 44، N° 04.

2. Adamu hassan Muhamed، Tahir Hussaini Mairiga، Lliya Ayuba Thompson، The role of agriculyure in the economic diversification of the Nigeria economy 1980-2016، Bullion، Vol44، N4.

3. Akram esaner، economic diversification : Dynamics، Determinants and Policy implications، revenue watch institute ، 2009 .

4. Alan Gelb، Economic diversification in resource-Rich countries، international monetary fund، chapter4، alger،2010.

5. Amir Lebdioui، Economic Diversification in theMiddle East and North Africa: A Developmental approach to managing non-renewable resource revenues.

6. Bilal lotifi et Mohamed Karim، export diversification and economic growth in Maroco: an economic analysis، 2017

7. Bruno Crepel، Nicolas Jacquement، Econométrie méthodes et applications، édition de Boeck université، France، 2010.

8. Damodar N.Gujarati، Dawn C.Porter، Basic Econometrics، 5th edition، McGraw-Hill Irwin، New York، 2008.

9. Jouini، Nizar and Oulmane، Nassim and Peridy، Nicolas، North African countries (NACs) production and export structure: Towards diversification and export sophistication strategy، Tours University، UNECA، Toulon University.

10. Martin Hvidt، Economic diversification Gcccountries، record and future trends، the Landon Shool of economic and Political science، 2013.

11. Okechukwu Ikeanuibe، Development Planning in Nigeria: Reflections on the National Economic Empowerment and Development Strategy (NEEDS) 2003-2007، Journal of Social Sciences، vol20، n3،2009.

12. Organisation for economic co-operation and development (OECD) ،Economic diversification in Africa a review of selected countries، 2011.

13. Peter Berezin، Ali salehizadeh and elcior Santana ، the challenge of diversification in the Caribbean،November 2002 ،IMF WORKING PAPER

14. Terry E.Dielman، Pooled gross-Sectional and time series data analysis، Texas Christian University، USA، 1989.

15. Zainab Usman، Economic Diversification in Nigeria، ZED Books، london، 2022.

16. Zainab Usman، Economic diversification in Nigeria، ZED، london، 2022.

*** المواقع الإلكترونية:**

1. https://www.vision2030.gov.sa/ar/overview16:00 على الساعة 2025 ماي1 اطلع عليه بتاريخ ،.

2. https://www.investdiw.gov.iq/viewnews.php?id=1261 اطلـع عليـه بتـاريخ 05 مـاي2025 علـى الساعة19:00.

3. https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx، اطلـع عليـه بتـاريخ 01مـاي 2023 علـى السـاعة 16:00.

4. https://fsecg.univ-guelma.dz/sites/default/files/1_1.pdf، اطلع عليه بتاريخ 23 مارس 2025، على الساعة 15:00.

5. https://marsad.ecss.com.eg/81699/ 12:00 على الساعة 2025ماي3 اطلع عليه يوم:.

6. https://www.britannica.com/place/Iran/Agriculture-forestry-and-fishing اطلـع عليـه يـوم 3مـاي 2025على الساعة 23:00.

7. https://www.worldbank.org/en/country/iran/overview اطلـع عليـه يـوم 4مـاي 2025 علـى السـاعة 08:75.

8. https://moic.gov.eg/ar/sector/Agriculture/1 13:00 على الساعة 2025ماي3 اطلع عليه يوم.

9. https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2016/05/12/planting-the-seeds-for-better-harvests-in-west-africa 15:00 على الساعة 2025 ماي10 اطلع عليه بتاريخ ،.

10. https://beta.sis.gov.eg/ar 15:00 على الساعة 2025ماي03 اطلع عليه يوم

وزارة الفلاحة، برنامج التجديد الريفي والفلاحي، الجزائر 2008، ص 02، متاح على الانترنات اطلع عليه بتاريخ 16 أفريل 2025 على الساعة 13:23.

ملاحـــــــق

الملحق رقم (01): تطور مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للسعودية

السنوات	مؤشر التنويع الاقتصادي
2004	0.3130398
2005	0.3075037
2006	0.3008631
2007	0.2934231
2008	0.2891962
2009	0.2837123
2010	0.2790418
2011	0.2712521
2012	0.2721484
2013	0.2776187
2014	0.2811286
2015	0.2817337
2016	0.285833
2017	0.2828633
2018	0.2897754
2019	0.285095
2020	0.2865097
2021	0.2828567
2022	0.2843659
2023	0.2871272

من اعداد الطالبات بناء على المصدر: Gross Value Added by Kind of Economic Activity at constant (2015) prices - National currency

الملحق رقم (02): مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للجزائر

السنوات	مؤشـــر التنويـــع الاقتصادي
2004	0.286518666
2005	0.284364318
2006	0.256326402
2007	0.235874953
2008	0.215314252
2009	0.175101139
2010	0.159247475
2011	0.141888084
2012	0.12599638
2013	0.108827273
2014	0.102577515
2015	0.097252238
2016	0.1003567
2017	0.094908059
2018	0.086579353
2019	0.076474515
2020	0.068042974
2021	0.108119666
2022	0.107568254
2023	0.116695515

من اعداد الطالبات بناء على المصدر: Gross Value Added by Kind of Economic Activity at constant (2015) prices - National currency

الملحق رقم (03): مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 نيجيريا

السنوات	مؤشـــر التنويـــع الاقتصادي
2004	0.164699643
2005	0.160132407
2006	0.13785061
2007	0.131979682
2008	0.136384444
2009	0.139619028
2010	0.116852607
2011	0.121885261
2012	0.12166864
2013	0.120366235
2014	0.119925518
2015	0.12066118
2016	0.1234172
2017	0.117065311
2018	0.112516564
2019	0.035675891
2020	0.032487617
2021	0.025617503
2022	0.113841026
2023	0.124165922

من اعداد الطالبات بناء على المصدر: Gross Value Added by Kind of Economic Activity at constant (2015) prices - National currency

الملحق رقم (04): مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023 للعراق

السنوات	مؤشـــر التنويـــع الاقتصادي
2004	0.164023148
2005	0.164250146
2006	0.170346583
2007	0.164317302
2008	0.172067393
2009	0.174224392
2010	0.182712245
2011	0.186450677
2012	0.180006651
2013	0.180812553
2014	0.186295513
2015	0.194838818
2016	0.206269016
2017	0.203020027
2018	0.19799413
2019	0.18854139
2020	0.187629045
2021	0.194890023
2022	0.19850676
2023	0.202135784

من اعداد الطالبات بناء على المصدر:

Gross Value Added by Kind of Economic Activity at constant (2015) prices - National currency

الملحق رقم (05): مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023لمصر

السنوات	مؤشـــر التنويـــع الاقتصادي
2004	0.235635298
2005	0.229915124
2006	0.230587548
2007	0.228976802
2008	0.225574783
2009	0.228458181
2010	0.229286809
2011	0.217572365
2012	0.212444354
2013	0.209515416
2014	0.209943478
2015	0.204181429
2016	0.19767798
2017	0.189545292
2018	0.185268132
2019	0.18003152
2020	0.176364292
2021	0.176313935
2022	0.177133283
2023	0.164346349

من اعداد الطالبات بناء على المصدر:

Gross Value Added by Kind of Economic Activity at constant (2015) prices - National currency

الملحق رقم (06): مؤشر هيرشمان خلال 2004-2023لايران

السنوات	مؤشر التنويع الاقتصادي
2004	0.164023148
2005	0.164250146
2006	0.170346583
2007	0.164317302
2008	0.172067393
2009	0.174224392
2010	0.182712245
2011	0.186450677
2012	0.180006651
2013	0.180812553
2014	0.186295513
2015	0.194838818
2016	0.206269016
2017	0.203020027
2018	0.19799413
2019	0.18854139
2020	0.187629045
2021	0.194890023
2022	0.19850676
2023	0.202135784

المصدر : https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (07): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في السعودية

السنوات	قيمة الصادرات الوراعية 1000 USD
2004	955391000
2005	955723000
2006	959743000
2007	965254000
2008	965589000
2009	966258000
2010	966258000
2011	966593000
2012	972441000
2013	977656000
2014	628961000
2015	628518000
2016	615771000
2017	661193000
2018	766316000
2019	601809000
2020	764501000
2021	860458000
2022	973326000
2023	863102000

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (08): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في الجزائر

السنوات	قيمة الصادرات 1000 USD
2004	78808000
2005	89353000
2006	100535000
2007	86551000
2008	117037000
2009	123942000
2010	131421000
2011	376042000
2012	312281000
2013	394707000
2014	378469000
2015	284414000
2016	381800000
2017	431350000
2018	300312000
2019	366053000
2020	432019000
2021	486316000
2022	387370000
2023	291311000

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (09): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في نيجيريا

السنوات	قيمة الصادرات US1000
2004	488826000
2005	653539000
2006	590105000
2007	601169000
2008	858555000
2009	989528000
2010	1142293000
2011	1396928000
2012	1585169000
2013	1218453000
2014	1415425000
2015	1309598000
2016	1425087000
2017	1774768000
2018	1733847000
2019	1576849000
2020	1478960000
2021	1744321000
2022	1627387000
2023	1933110000

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (10): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في العراق

السنوات	قيمة الصادرات 1000US
2004	101424000
2005	30483000
2006	16966000
2007	49662000
2008	73108000
2009	54850000
2010	40420000
2011	57368000
2012	73474000
2013	81730000
2014	184535000
2015	143197000
2016	146316000
2017	159195000
2018	124086000
2019	376625000
2020	121018000
2021	996513000
2022	210788000
2023	303331000

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (11): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في مصر

السنوات	قيمة الصادرات 1000US
2004	1520990000
2005	1456636000
2006	1384034000
2007	1957465000
2008	2348948000
2009	4783151000
2010	3298644000
2011	4976854000
2012	4026832000
2013	4940751000
2014	4474245000
2015	4495614000
2016	4602821000
2017	4980835000
2018	5080958000
2019	5545518000
2020	5281462000
2021	6353935000
2022	6963543000
2023	8839883000

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL

ملحق رقم (12): تطور الصادرات الزراعية خلال 2004-2023 في ايران

السنوات	الصـــــادرات الزراعيـــــــة 1000US
2004	1848919
2005	2804899
2006	3905985
2007	4675588
2008	5063740
2009	7090201
2010	8515874
2011	9279157
2012	10441002
2013	10086575
2014	12398360
2015	11030540
2016	11576894
2017	12925274
2018	13021012
2019	10924341
2020	10700672
2021	12129496
2022	11151314
2023	11132665

المصدر https://www.fao.org/faostat/ar/#data/TCL